الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب:
سمير سيلم

تحت عنوان

دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

لجنة المناقشة:

الأستاذ: محمد صلاح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
الأستاذ: نور الدين قدوري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ: هشام بروا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء و التشكرات

شكر وعرفان

قال تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نشكر الله عز وجل أول من يستحق الشكر ونحمده حمدا يليق بعظيم سلطانه ونور وجهه على أن وفقني ويسر لي لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ "نور الدين قدوري" على توجيهه ونصحه وطيبته وحسن معاملته.

كل شخص قدم يد المساعدة سواء بكلمة طيبة أو مساعدة لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب.

كل شخص أراد بنا خيرا فدعا لنا بظهر الغيب، وكل من صدق العمل والقول والفعل والنية واحتسبها لله.

وفي الأخير نسأل الله أن يجعلنا ممن يكثرون ذكره فينالون فضله ويحفظون أمره كي تغمرنا محبته ورضاه.

إهـداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان أمي العزيزة

إلى من تعب لأجلي لأرتاح وضحى لأتعلم هو سندي في الحياة أبي الغالي.

إلى من تعلمت منه كيف أنهض عند السقوط ومد يدي لمن يريد النهوض أخي محمد رحمه الله

إلى كل أفراد العائلة الكريمة الذين ترعرعت بينهم وكان لهم الفضل الكبير والسند القويم أخي وأخواتي

إلى من أنار لي سبيل كسب المعرفة من أساتذة ومعلمين بمختلف الأطوار والمستويات

إلى رفقاء دربي أصدقائي وأحبائي سليم دفاف، وبولنوار بلعباسي ومسعود بوسعدية، حمزة خلافي ونبيل بن مرزوق، الذين امتدت أيديهم لتصفح أوراق هذا العمل المتواضع

إلى كل من ذكرهم قلبي وعقلي ونساهم قلمي ولم تسعهم صفحتي جميعا، وإلى كل من قدم لي الدعم بكل أنواعه، وإلى كل من دعا لي في ظهر الغيب، وإلى كل من يحترمني تواضعا بأخلاقه.

سـمـيـــــل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
إهداء	I
---	---
تشكرات	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VIII
مقدمة عامة	أ - و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	06 - 33
مدخل الفصل	06
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي	07
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	07
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	07
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	08
الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي	09
المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي	09
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	10
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام	16
المطلب الأول:مفهوم سياسة الإنفاق العام	16
الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام	16
الفرع الثاني: عناصر الإنفاق العام	17
الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق العام	17
المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنفاق العام	20
المطلب الثالث: ضوابط سياسة الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه	21
المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.	24

المطلب الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية	24
الفرع الأول: الأثر على الإنتاج الوطني	24
الفرع الثاني: الأثر على الاستهلاك الوطني	26
الفرع الثالث: الأثر على الدخل الوطني	26
المطلب الثاني: محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي	27
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي	28
ملخص الفصل	33
الفصل الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)	**67–34**
مدخل الفصل	34
المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)	35
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001–2004)	35
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2005–2009)	39
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)	44
المطلب الرابع: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2015–2017)	47
المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)	49
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2004)	49
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005–2009)	52

المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)	55
المطلب الرابع: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2017)	57
المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)	61
المطلب الأول: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2004)	61
المطلب الثاني: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005–2009)	63
المطلب الثالث: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)	64
المطلب الرابع: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2017)	65
ملخص الفصل	67
الخاتمة العامة	69
قائمة المصادر والمراجع	72

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تقسيمات الإنفاق العام	19
02-01	حركة الدورة الاقتصادية	23
03-01	تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي منحنى(IS-LM)	31
04-02	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	36
05-02	تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2004)	38
06-02	تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)	41
07-02	تطور المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)	42
08-02	تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)	45
09-02	توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)	48
10-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	50
11-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	53
12-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	56
13-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)	59

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	36
02-02	تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2004)	38
03-02	تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)	41
04-02	تطور المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)	42
05-02	تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)	45
06-02	توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)	47
07-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)	50
08-02	مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001- 2004)	51
09-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005- 2009)	52
10-02	مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009)	54
11-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010- 2014)	55
12-02	مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014)	57
13-02	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2017)	58
14-02	معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2015- 2017)	60

15-02	تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001- 2004)	63
16-02	تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005- 2009)	64
17-02	تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010- 2014)	65
18-02	تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة (2015- 2017)	67

مقدمة عامة

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدف يسعى جميع الاقتصاديات إلى تحقيقه، باعتباره المعيار الأول والمؤشر الأقرب لقياس الأداء الاقتصادي الذي يتم من خلاله البحث عن أهم الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، وتعتبر السياسات الاقتصادية المنتهجة من أهم العوامل التي لها دور في تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتتمثل في الدور الفعال الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد عن طريق تدخلها بتوجيهه لمجالات أكثر كفاءة وفعالية لعملية التنمية.

ولقد تطرقت النظريات الاقتصادية إلى دور الدولة في تعزيز عمليات النمو الاقتصادي، نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، وفي مقدمتها أزمة سنة 1929 والتي اعتبرت المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ويعتبر التحليل الكينزي من بين الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية بواسطة اعتمادها لسياسة الإنفاق العام التي تسعى من خلال تطبيقها إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم مستوى حياة أفضل.

ومن هنا بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره أنجع أدوات السياسة المالية حسب كينز في تحريك النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، ولأن الإنفاق العام يسهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر.

وقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة إنفاق توسعية خاصة فيما يتعلق بالموارد المخصصة لها نتيجة تحسن العوائد والمداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في عوائد المحروقات، وباشرت ذلك عبر برامج تنموية ممتدة على طول الفترة (2001– 2017) قد تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015– 2019)، وهو ما يبرز جهود الدولة الجزائرية في اتباع سياسة إنفاقية ذات مرتكزات كينزية هدفها الرئيسي تنشيط الاقتصاد الوطني أي "تنشيط الطلب الكلي" ورفع معدلات النمو الاقتصادي بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

1- الإشكالية

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الأمر جعلها تتبع سياسة انفاقية توسعية منذ بداية الألفية الثالثة، ومن دراستنا هذه سنحاول دراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر والنمو الاقتصادي، ومن هنا تبرز لدينا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2017 ؟

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية وتتمثل في:

- ✓ هل توجد علاقة بين سياسة الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هو دور كل من البرامج التنموية للفترة 2001-2017 على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- الفرضيات

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة ارتأينا اقتراح الفرضيات والتي هي على النحو الآتي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ايجابية بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- ✓ **الفرضية الثانية:** لقد كان للبرامج التنموية الدور الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

3- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

- ✓ تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها بصفة دائمة إلى البحث عن طرق زيادته وتواصله.
- ✓ توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على النمو الاقتصادي بواسطة مضاعف الإنفاق العام.
- ✓ توفر موارد مالية ضخمة خلال فترة الدراسة والناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي يتيح للدولة المزيد من الإنفاق.
- ✓ انتهجت الحكومة الجزائرية مسارا جديدا متمثلا في برامج الإنفاق العام التي تسعى إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2017).

4- أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تتبع برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017.
- ✓ تتبع التطور الذي حصل في معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.
- ✓ تحليل دور السياسة المطبقة في الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي خلال الفترة 2001–2017.

5- حدود الدراسة

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف ثلاث تصنيفات، وهي على النحو التالي:

- ✓ **الحدود الموضوعية:**

تتمثل في إبراز العلاقة بين سياسة الإنفاق العام ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

الحدود الجغرافية:

خصصت الدراسة للإحاطة بالاقتصاد الجزائري.

- ✓ **الحدود الزمنية:**

تمثلت فترة الدراسة خلال الفترة (2001 – 2017)

6- مبررات ودوافع اختيار الموضوع

هناك عدة مبررات ودوافع أدت إلى اختيار هذا البحث من أبرزها:

- ✓ معرفة أهم السياسات التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة ودورها الفعال في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة.
- ✓ لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابع من انشغالنا الكبير به كون أن مشكلة النمو الاقتصادي في الجزائر تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة في ظل نسب النمو الاقتصادي المقدمة.
- ✓ لأن هذا الموضوع يتماشى وتخصصنا في مرحلة الماستر (تخصص نقود وبنوك).
- ✓ اختيارنا لهذا الموضوع يرجع أساسا إلى الواقع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر خلال هذه المرحلة خاصة بتزامن السياسة التي باشرت الحكومة تطبيقها مع تحسن إيرادات المحروقات.

7- صعوبات الدراسة

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في وجود إحصائيات متضاربة الأرقام والنسب نتيجة اختلاف المصادر، الأمر الذي تطلب وقتا وجهدا معتبرا من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى

الصحة، وأيضا صعوبة الوضع الذي تعيشه الجزائر في الفترة الأخيرة أثر على معنويات الطالب ورغبته في البحث والاجتهاد مما أدى إلى التأخر في إعداد هذا العمل.

8- المنهج المستخدم في البحث

لمعالجة الموضوع ولتحقيق أهداف البحث تم إتباع منهجين هما:

✓ **المنهج الوصفي والتحليلي:**

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على جانبين، الجانب النظري في البحث تم استخدام فيه المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض نظريات النمو وأيضا لمفاهيم الإنفاق العام، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية معرفة دور سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي.

✓ **المنهج التاريخي:**

الذي يعتمد عليه لإبراز التطور التاريخي لكل من سياسة الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة، والوقوف عند مختلف التواريخ فيما يخص الجانب التنموي للاقتصاد الجزائري.

9- الدراسات السابقة

تعد سياسة الإنفاق العام أهم أداة من أدوات السياسة المالية، التي ينعكس التوسع فيها على معدلات النمو الاقتصادي، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع نذكر منها:

1- حمزة شودار وبالرقي تيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، الجزء الثاني، جامعة سطيف 01، مارس 2013.

تناول هذا المؤتمر السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والمتمثلة في تكريس سياسة اقتصادية توسعية ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي خصوصا بعد الاستمرار بالتوسع في الإنفاق العام عن طريق البرامج التنموية والتي انعكست على تحقيق معدلات نمو اقتصادي، هذه الأخيرة أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، يقابل ذلك جهاز إنتاجي غير مرن الأمر الذي يعزز حجم الاستيراد مما يؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة.

2- عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

تناولت هذه الدراسة إشكالية مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تصميمها لإستراتيجية بعيدة المدى تمثلت في سياسة انفاقية توسعية خاصة في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

3- الزازية ستيتي، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة شريف مساعدية سوق أهراس، العدد 18، 2017، الجزائر.

وكانت النتائج المتحصل عليها هي كيفية استغلال موارد البرامج التنموية استغلالا جيدا عن طريقه يمكن تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، وأيضا وضع القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة في قمة أولوياته لاسيما أن الاهتمام بهذه القطاعات له بعد اجتماعي في غاية الأهمية بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

4- فار عبد القادر وجاري فاتح، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2018.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الانفاقية المطبقة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مخططات تنموية بغية الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

10- هيكل البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين،هما:

- ✓ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي وسياسة الإنفاق العام، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني إلى مفاهيم وأهداف والعوامل المؤثرة في الإنفاق العام، أما في المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال التحليل الاقتصادي للدور الذي تتمتع به هذه السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ الفصل الثاني: فعالية السياسة المطبقة في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2017، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسة المطبقة التي تمثلت في برامج ومخططات تنموية خصصت لها موارد مالية ضخمة طوال فترة الدراسة جاءت من أجل تحفيز الطلب الكلي لتنشيط الاقتصاد في الجزائر، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تطور معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسنا مقارنة بالفترة التي سبقت فترة الدراسة وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى علاقة السياسة المطبقة ودورها الفعال في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ونختتم الدراسة بمجموع النتائج العامة ونتائج اختيار الفرضيات في الخاتمة العامة وأخيرا قائمة المراجع والمصادر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

مدخل الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تثبت مدى قدرة الدولة على تلبية حاجيات أفرادها، ويعد هذا المؤشر من الأهداف الاقتصادية الرئيسية لأي سياسة اقتصادية بحيث تريد كل دولة بلوغ هذا الهدف من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ يتحقق ذلك من خلال تنويع في مصادر الدخل الوطني.

وتعد سياسة الإنفاق الحكومي جزءا مهما من أجزاء السياسة المالية والتي هي بدورها جزء أساسي في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أن للسياسة المالية تأثيرا كبيرا على الطلب الكلي والذي يعتبره "كينز" الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإختلالات الاقتصادية ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية الزيادة في الإنفاق العام لتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي عن طريق آلية مضاعف الإنفاق العام حسب كينز من أجل زيادة الطلب الكلي وارتفاع مداخيل الأفراد، وللإلمام بما ورد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام.

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة بدورها تعد أكثر حرصا للحفاظ على مستويات عالية للنمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- ✓ مفهوم النمو الاقتصادي.
- ✓ طرق قياس النمو الاقتصادي.
- ✓ النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، وتوجد عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الأول– تعريف النمو الاقتصادي

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للنمو الاقتصادي:

التعريف الأول: "النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية والمستمرة في الدخل الفردي، وتقابلها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي".[1]

التعريف الثاني: "النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".[2]

التعريف الثالث: "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة الأجل في قدرة البلد على تقديم مجموعة من السلع الاقتصادية المتزايدة على الدوام".[3]

---

[1]- ياسين عبد الله وبلحاج فراجي، **دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017، ص 18.

[2]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1955- 2005**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 63.

[3]- كمال محلي ومحمد مدياني، **الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد01، يوم 2018/06/01، ص 26.

من خلال ما سبق يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المتركزة علي التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحن مستوى معيشتهم.

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

$$TC = \frac{\text{PIBr (t)} - \text{PIBr (t} - 1)}{\text{PIBr (t} - 1)} \times 100$$

حيث أن:

TC: معدل النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

T: الزمن (نسبة سنة الأساس).

(t−1): نسبة سنة المقارنة.

الفرع الثاني- أنواع النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع وهي: النمو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط.

1- النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يقوم على عدم تدخل الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي، وقد اتبعت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الأسلوب منذ الثورة الصناعية.

2- النمو العابر: هذا النوع من النمو الاقتصادي لا يملك الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.

3- النمو المخطط: يكون وفق عمليات تخطيط ودراسة شاملة للسلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع تلبية لحاجياته.[1]

[1]- نورة دكومي، **قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990- 2012)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-، 2015- 2016، ص05.

الفرع الثالث- عناصر النمو الاقتصادي

يتطلب مسار النمو الاقتصادي توفر عدة عناصر تساهم في نمو المجتمعات الحديثة من خلال التأثير في عملية النمو وهي كالتالي:[1]

1- كمية رأس المال المادي

تعتبر المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طالما تتوفر فيها فرص استثمارية لأي مجتمع يمكن من خلالها زيادة رصيده من رأس المال الحقيقي، وتشمل كل من الأراضي والمباني والآلات والطاقة والنقل ووسائل الاتصال، وأي امتلاك وإنتاج لهذه المنتجات من قبل أفراد المجتمع سيؤدي إلى تكوين رأس مال مادي يضمن لهم وفرة رأس المال لكل عامل مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

2- الابتكار

يمكن أن تساهم المعرفة والابتكارات الجديدة في النمو الاقتصادي من خلال استبدال المعدات الرأسمالية المتقادمة بمعدات أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني بسبب المعرفة الفنية دون تراكم المزيد من رأس المال.

3- نوعية رأس المال البشري

تعتبر الموارد البشرية من أهم عوامل التطور الاقتصادي للدولة، حيث يمكن أن تؤثر كل من نوعية وكمية الموارد البشرية على المهارات والقدرات الإبداعية والتدريب الفني والتعليم وهما أمران مطلوبان للارتقاء بنوعية العمل، فإذا كانت الموارد البشرية لدولة ما ماهرة ومدربة بشكل جيد سيسمح لها من تكوين مخرجات ذات جودة عالية تضمن كفاءة النمو الاقتصادي، وعليه ينبغي أن يكون عدد الموارد البشرية كافيا بالإضافة إلى المهارات والقدرات المطلوبة حتى يتحقق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي لقيها موضوع النمو الاقتصادي من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين حاولوا وضع تقديرات يعتمد عنها في قياس النمو اقتصادي عن طريق مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي خلال فترة معينة، بحكم أن هذا الأخير يتعلق قياسه أساسا ويقتضي زيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط الدخل الفردي.

[1] - http://www.economicsdiscussion.net/egrowth/5-factors-that-affect-the-economic-growth-of-a-country/4199
الموقع الالكتروني على الانترنت, 2019/05/23 .تم الاطلاع عليه يوم

1- الناتج الحقيقي

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وتكون مقومة بأسعار ثابتة،[1] وهو المؤشر الأكثر استخداما لقياس اتجاه النمو الاقتصادي للبلد،[2] الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما علي الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.[3]

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض لأن زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر منه، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اقل منه.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الحكومة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.[4]

3- متوسط الدخل (الدخل الفردي)

تكمن أهمية قياسه في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر مقياس عيني للنمو حيث يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه وأيضا قياس مدى قدرة الفرد على اقتناء ما يحتاجه من سلع وخدمات (قياس مدى قدرته الشرائية).[5]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، وسوف نستعرض هنا أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي كما يلي:

---

[1] - David Edward o Conner ;The Basics of Economics ; Greenwood publishing Group ; Inc ; USA ; 2004 ; p244.

[2] - Tardas Bondyo pandyas ; on measuring économie dévelopement ; in subrata Ghatak and Paul Levin (eds) ; Développement macroéconomies : Essayas in Memory of Anita Ghatak ; Route Lodge ; London and New York ; 2009 ; p 49.

[3]- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو_الاقتصادي** – النظرية والمفهوم–، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر 2001، ص 22.

[4]- فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**– دراسة نظرية–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2008– 2009، ص 06.

[5]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 – 65.

01- نظريات النمو عند الكلاسيك:

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث وتوماس مالتوس ودافيد ريكاردو، والذي يرجع له الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي، نجد من بين هذه النظريات:

- نظرية آدم سميث: يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي تكمن في تقسيم العمل الذي يعتبره وسيلة لزيادة الإنتاجية، حيث اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو جراء هذا التقسيم أهمها:[1]

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات ناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل.[2]

حسب سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، حيث تقوم عملية الإنتاج على ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأرض، العمل، ورأس المال.[3]

ومنه تكون دالة الإنتاج كما يلي: **Y= f (K.L.N)**

Y: دالة الإنتاج **L:** العمل

K: رأس المال **N** : الأرض

- نظرية ديفيد ريكاردو: يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان،لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يولي أية اهتمام لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.[4]

---

[1]- محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة المصرية، 1974، ص 50.

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات –**، ط01، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 56.

[3]- حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط01، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص 120.

[4]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، حيث يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات وهي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي.

فا لرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فإن أغلبيتهم من السكان ويعتمدون على الأجور، لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى معين، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء أو نظير استخدام الأراضي المملوكة لهم.[1]

- نظرية توماس مالتوس: يرى مالتوس بأن هناك علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من الأغذية، حيث يعلل ذلك بالقول، إذا تم ترك النمو السكاني حرا فإن الزيادة في عدد السكان سيفوق الزيادة في رأس المال، ومن ثم تتطلب الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة.

ويعتبر توماس مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو الاقتصادي،[2] كما يؤكد علي أهمية الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يوفر الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، فينصب تركيزهم على العمل فقط.[3]

حيث اعتبرت هذه النظرية أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وتوسيع السوق عامل مهم يساعد في توسيع الاقتصاد، فقد أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لكي تحصل عملية النمو الاقتصادي.

---

[1]– عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، دون دار النشر، 2003، ص31.

[2]– عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/1990**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 29.

[3]– ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد الجزء الأول – مذاهب وأنظمة ونظريات الاقتصاد وأسواق –**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص76.

02- نظريات النمو عند النيوكلاسيك:

سعى الاقتصاديون النيوكلاسيك على غرار المدرسة الكلاسيكية في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم طوروا آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، فقاموا بإدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

جاء هذا النموذج بناءا على نظريات كل من "روبرت سو لو" " وتر يفور صوان" سعيا منهم لتفسير النمو الاقتصادي، حيث يقوم النموذج على ثبات معدل نمو السكان والاقتصاد مكون من قطاعين هما قطاع العائلات وقطاع المؤسسات الذي تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين، واعتبر هذا النموذج أن رفع عملية النمو الاقتصادي تتجلى في رفع كفاءة رأس المال البشري عن طريق الابتكار وجودة الخدمات الفكرية التي يقدمها للإنتاج لزيادة الإنتاجية الكلية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو.[1]

ونعبر عن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية كمايلي: $Y = f(k . L)$

حيث: **Y**: الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج. **L**: العمل.

F: تدل على ثبات عوائد الإنتاج. **K**: رأس المال.

ويسمح لنا نموذج سولو للنمو الاقتصادي بالخروج بثلاث نتائج هي:

- أن الرفع من كمية رأس المال عبر الاستثمار يرفع من النمو الاقتصادي.
- يكون للبلدان النامية معدل نمو أعلى من البلدان الغنية.
- العوائد المتناقصة لعوامل الإنتاج بسبب التطور التقني الذي يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.

03- نظريات النمو عند الكينزيين:

تشكلت النظرية الكينزية عموما من حيث المفاهيم على أساس أدوات التحليل، فقد استغل كينز موطن الضعف في النظرية التقليدية (كالتوظيف الكامل، ونظرتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الاقتصادية)، فرأى انه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن حتى وإن كانت عناصر الإنتاج غير مشغلة بالكامل، أي "الطلب يخلق العرض" حسب كينز، من هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك النشاط والدورة الاقتصادية، ما ينتج عنه زيادة معدل النمو الاقتصادي.

---

[1]- عيسى بن لخضر وعبد القادر بحيح ، **قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001 / 2014**، مجلة المالية والأسواق، 2014، جامعة سيدي بلعباس، ص 113.

ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال حتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار السياسة المالية وبالأخص الإنفاق العام الذي يساهم في زيادة الطلب الكلي عن طريق المبالغ المنفقة للاستهلاك أو الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل لدفع عجلة النمو الاقتصادي.[1]

1- نموذج "هارود – دومار":

جاء هذا النموذج ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.[2]

و اهتم مفكرو هذا النموذج بتحديد معدل الادخار، واعتبروا الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار:

- يعتبر جزءا من الطلب الكلي لأنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية؛
- يمثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية المتمثلة في مخزون رأس المال.

ولتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي تم اعتماد النموذج على التراكم الرأسمالي لأنه يملك صفة أساسية تحدد الحجم اللازم من التراكم، وهو هدف يسعى إلى بلوغه كل من "هارود ودومار"، لان الناتج هو دالة في رأس المال، ويكون من الشكل: $\frac{K}{V} = Y$

حيث: **v**: معامل رأس المال. **K**: رأس المال.

2- معدلات النمو حسب نموذج "هارود ودومار":[3]

- معدل النمو الفعلي: يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة.
- معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى أيضا بمعدل النمو الممكن.
- معدل النمو المرغوب: هو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، وفي الغالب يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي

[1]- محمد بن عزة، أبحاث المؤتمر الدولي، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001**، آثار برامج الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري علي النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف 01، 2013، ص 06.

[2]- مايكل ابد جمان، **الاقتصاد الكلي** – النظرية السياسية –، دار المريخ للنشر، د ب، 1999، ص 457.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 – 94.

مساوي إلى معدل النمو المرغوب، إذ ما حقق الاقتصاد معدل نمو مرغوب في حالة تطابق توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين.[1]

04- نظريات النمو في الفكر المعاصر:

كانت أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات النمو في الفكر المعاصر، حيث كان الهدف من هذه النظرية التنسيق بين الأفكار السابقة كمنطلق نحو بناء نظريات وأفكار جديدة للواقع الاقتصادي المعاش.

ومن بين مفكري هذه النظرية والت روستو الذي قسم عملية النمو الاقتصادي إلى مراحل منها:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تميزت بمحدودية الإنتاج بسبب الاعتماد على وسائل تقليدية، وتركز بشكل كلي على الناتج الزراعي الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعد مرحلة انتقالية بسبب ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية وتطور المعرفة العلمية يسمح بإدخال تقنيات جديدة في عملية الإنتاج، وتتميز هذه المرحلة بتنامي عمليات الادخار التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

3- مرحلة الانطلاق: تعتبر ذات أهمية كبيرة في عملية النمو، بحكم أنها تمثل تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم، تميزت بظهور منتوجات جديدة ومتطورة، ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد، حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج وازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح هو ركيزة الاقتصاد المحلي.

4- مرحلة السير نحو النضج: تظهر بعد فترة حوالي نصف قرن من ابتداء الانطلاق ومن مميزاتها:

- ظهور تكنولوجيا حديثة تسهم في صناعات أكثر تطورا ؛
- تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية يسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل اكبر من نمو السكان.

ويقصد بالنضج قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة.

5- مرحلة الاستهلاك العالي: تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، نتيجة تمدن المجتمعات واهتمامهم بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك.

---

[1]- محمد ناصر حميداتو، **نماذج النمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، ص 08.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

تحقيقا لأهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العمومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومدى تطور الدولة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- ✓ مفهوم سياسة الإنفاق العام
- ✓ أهداف سياسة الإنفاق العام
- ✓ ضوابط سياسة الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه، وسوف نستعرض عدة مفاهيم لسياسة الإنفاق العام كمايلي:

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

لقد تطور مفهوم الإنفاق العام بتطور الدولة، وتوجد عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: الإنفاق العام هو عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها قصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها.[1]

التعريف الثاني: الإنفاق العام مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو إحدى المؤسسات التابعة لها ويؤدي إلى إشباع حاجة عامة.[2]

التعريف الثالث: الإنفاق العام هو المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطات العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه سياسة تنتهجها الحكومة معبر عنها في شكل مبالغ مالية تقوم الحكومة بإنفاقها من أجل تلبية حاجات عامة للأفراد بهدف تحقيق عدالة اجتماعية.

---

[1] – جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي – بين النظرية والتطبيق العملي ـ** ، ط01، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 29.

[2] – طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 122.

[3] – محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 30.

الفرع الثاني: عناصر الإنفاق العام

توجد أربعة عناصر للإنفاق العام وهي:

- مبلغ من المال: تنفق الدولة مبالغ معينة بصورة نقدية عندما تحتاج إلى سلع أو خدمات للأفراد لتسيير المرافق العامة مثلا دفع رواتب الموظفين من مدنيين وعسكريين نقدا، أو توفر لهم المسكن والملبس والمأكل،[1] لذلك تم اشتراط أن يتخذ الإنفاق العام شكلا نقديا لأنه أصبح الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وبواسطته يتسنى للدولة المحاولة والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).
- ينفق من خزينة الدولة: يعتبر الإنفاق العام تلك المبالغ التي تنفق من الخزينة التابعة للدولة، أما المبالغ التي تنفق من قبل الأفراد أو الشركات حتى ولو أنفقت لتحقق منفعة عامة، لأنها لم تدخل ضمن الأموال التابعة لذمة الدولة أو إحدى هيئاتها العامة.
- يحقق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو إشباع حاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أو تحقيق نفع خاصة.[2]
- يحقق أهداف الدولة: تستعمل الدولة الإنفاق العام كوسيلة للتأثير في الحالة الاقتصادية بغية إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فتزيد من الإنفاق العام أثناء فترة الركود حتى تبعث النشاط الاقتصادي، وتخفض منها أثناء فترة الرواج والازدهار حتى تمنع التضخم وأثاره السلبية.

الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

تعددت تقسيمات الإنفاق العام بين دولة وأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة، ومن بين هذه التقسيمات نجد:

1- التقسيم الوظيفي: يقوم حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة، وقد جمع الاقتصاديون علي التفريق بين ثلاث وظائف أساسية هي:

أ- الإنفاق الإداري للدولة: يخص الإنفاق على إدارة المرافق العامة التابعة للحكومة منها نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والأجور.[3]

---

[1] – جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] – سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية علي المستوى القومي- تحليل كلي-**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 58.

ب- الإنفاق الاجتماعي للدولة: يضم ما تنفقه الدولة بهدف تلبية الأغراض الاجتماعية من تعليم، صحة، وإعانات للفئات المحرومة في المجتمع، والمحدودة الدخل، النقل والسكن.

ت- الإنفاق الاقتصادي للدولة: يمثل مجموع ما تنفقه الحكومة بغرض بلوغ الأهداف الاقتصادية، مثل الإنفاق الذي يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق علي البنية التحتية.[1]

2- التقسيم الدوري: يتوزع الإنفاق حسب هذا التقسيم إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية؛

أ- النفقات العادية: تتمتع هذه النفقات بانتظام ودورية كونها تتجدد كل فترة، الأمر الذي يسهل تقديرها بشكل قريب من الصحة من طرف الدولة.

ب- النفقات غير العادية: وتمثل النفقات التي لم يكن من المتوقع حدوثها، فهي لا تحدث بصفة منتظمة.[2]

3- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: يمكن أن تقسم كذلك طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية وحجم تأثيرها علي الدخل الوطني.

أ- النفقات الحقيقية: يقصد بها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول علي سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور وأسعار السلع والخدمات، فالإنفاق هنا يعبر عن سعر اقتناء السلعة الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، ويعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل الوطني، كونه يسهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل الوطني.

ب- النفقات التحويلية: يسعى هذا النوع من الإنفاق إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، وتأخذ شكل الإعانات مثل الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، الإعانات الخيرية، المساعدات الاقتصادية.....الخ.[3]

والشكل الموالي يوضح تقسيمات الإنفاق العام بين دولة وأخرى:

---

[1]- حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، **المالية العامة**، دون دار النشر، جامعة بيروت، 2004، ص 273.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 77- 78.

[3]- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007، ص ص 54 - 55.

الشكل رقم (01): تقسيمات الإنفاق العام

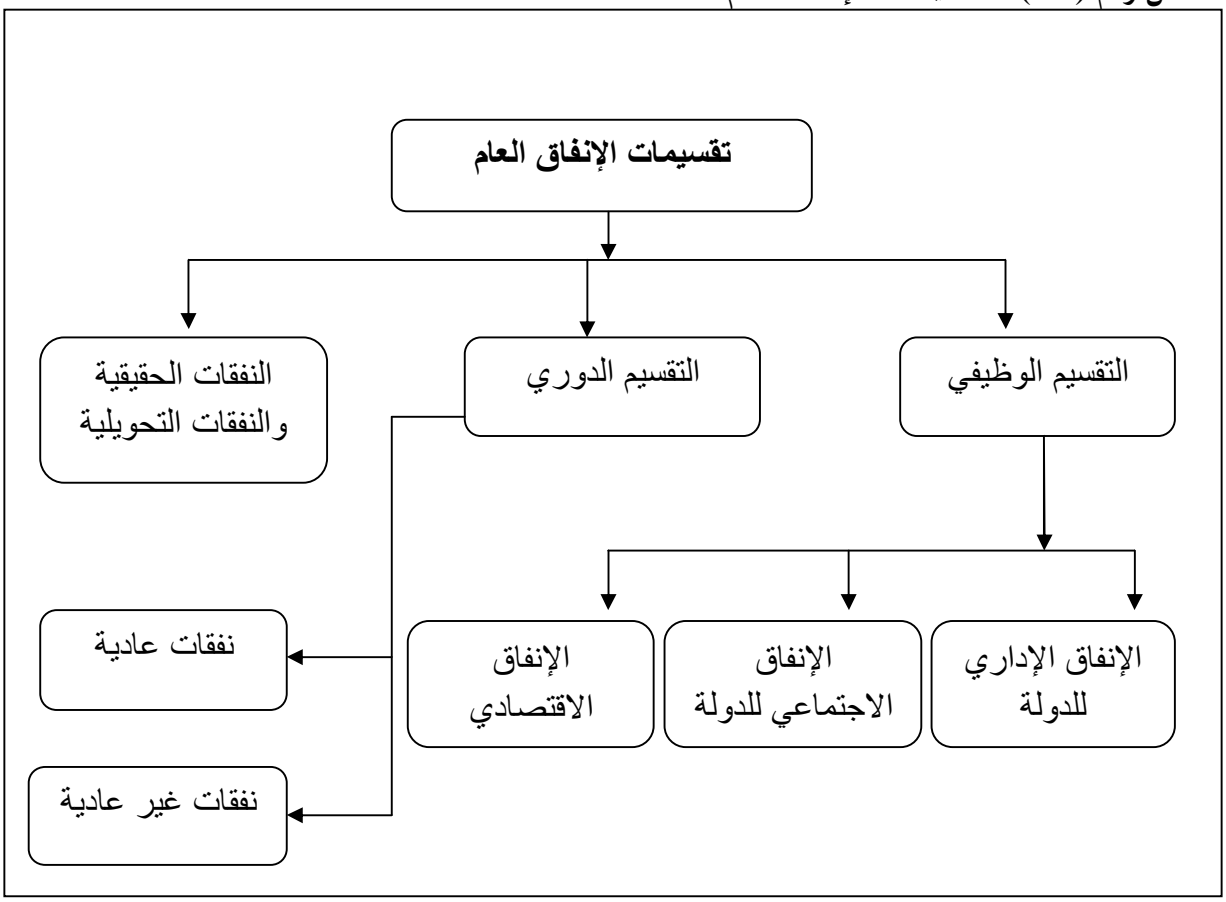

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجانب النظري.

المطلب الثاني:أهداف سياسة لإنفاق العام

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- **النمو الاقتصادي:** يمكن إبراز هذا الهدف من خلال فكرة المضاعف التي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من زيادة الإنفاق، ونعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

يتوقف أثر هذا المضاعف على مرونة الجهاز الإنتاجي وتوسعه، فكلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وهذا ينطبق على وضعية الدول المتقدمة، وانطلاقا من فكرة المضاعف تتبنى الكثير من الحكومات سياسة إنفاق توسعية هدفها زيادة الإنفاق العام لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

2- **التأثير على المستوى العام للأسعار**: تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولهذا تسعى الدول للتأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام إما تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا.

فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عادة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات مما يؤدي إلى خفض أسعارها.[2]

3- **التوزيع العادل للدخل:** تسعى العديد من الدول إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص محاولة منهم تحقيق مبدأ العدالة في الأجور بين أفراد المجتمع، لهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى مداخيل الأفراد المنخفضة، وبصفة غير مباشرة عن طريق حصولهم على مختلف الخدمات الاجتماعية بشكل مجاني.

ويظهر أثر هذه الخدمات بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، هذه الأخيرة تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع حين إخضاع الشرائح العليا

---

[1]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييميه** –، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 196 – 197.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 – 62.

للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية، وتقوم النفقات بدور المكمل لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، وبصورة غير مباشرة لذوي الدخل المحدود.[1]

فسياسة الإنفاق العام تزيد من كفاءة الأفراد وقدرتهم على العمل، وأيضا تشجع الفئات الفقيرة على الادخار من خلال توفير مزيد من الدخل لهم.

المطلب الثالث: ضوابط سياسة الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

يجب مراعاة مجموعة الأسس والضوابط التي يخضع إليها الإنفاق العام للدولة وعدم تجاوزها من أجل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة، بالإضافة إلى عوامل تساهم في تحديد حجم الإنفاق المراد صرفه خلال الفترة المقبلة، وسنتطرق إلى ضوابط الإنفاق العام ثم العوامل المؤثرة فيه.

أولا: ضوابط سياسة الإنفاق العام

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المراد الوصول إليها وهي إشباع الحاجات العامة، فإن ذلك يتوقف على أمرين، الأول تحقيق أقصى قدر من المنفعة، والثاني يتم بالحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق، ويتجسد ذلك بتطبيق صور الرقابة المختلفة التي تضمن توجيه الإنفاق العام إلى توجه المنفعة دون تبذير أو إسراف.

1- ضابط المنفعة: يبرر مقدار الإنفاق العام من خلال حجم المنفعة التي يؤديها إلى المجتمع والهدف من ذلك تحقيق مصلحة النفع العام، فلا يجوز صرفه لتحقيق النفع الخاص، ويرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام من طرف الدولة حتى تحقق توافق بين المنافع لبلوغ اكبر قدر من المنفعة للمجتمع.[2]

وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام أهمها:[3]

1-1- الاتجاه الشخصي: من خلاله يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق العام بإجراء مقارنة بين الناتج الاجتماعي عن ممارسة الحكومة والناتج حين يترك الإنفاق في يد الخواص.

1-2- الاتجاه الموضوعي: يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل الوطني ومقارنتها مع نسبة تزايد الإنفاق العام.

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3]- عبد الرحمن الهيتي نوازد وعبد اللطيف منجد الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، ط01، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 40.

2- ضابط الاقتصاد في الإنفاق: كي يتوافق ضابط المنفعة مع الإنفاق العام لابد من تحقيق أقصى نفع للمصلحة العامة، الأمر الذي أطلق عليه علماء المالية العام بضابط الاقتصاد أو ترشيد الإنفاق العمومي، بصرف كل أوجه الإنفاق في مكانه الملائم دون تبذير أو إسراف، أي استخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.[1]

3- الضمانات: أي التحقق من استمرارية المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام وإحكام الرقابة بشكل قانوني عليه في كافة مراحله مع تحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، ويجب أن يكون الإنفاق العام مستوفي لإجراءات تنفيذه وصياغته بما يتوافق مع اللوائح والقرارات المالية الأخرى.[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

تعود أهمية الإنفاق العام باعتباره الوسيلة الأساسية للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن الإنفاق العام هو من يرسم حدود لنشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويضيق عندما ينحصر هذا الدور، وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نجد من بينها:[3]

1- الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي: تعد الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة المحدد الطبيعي للنظام الاقتصادي، وهناك عدة أنماط (أنظمة)لإدارة الاقتصاد وهي:

أ- نظام الدولة الحارسة: تبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر حدود الإنفاق والوظائف الأساسية للدولة في (الأمن، الدفاع، العدالة).

ب- نظام الدولة المتدخلة: تؤمن بضرورة استخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل والاستقرار والتوازن الاقتصاديين وبالتالي يزداد التخصيص المالي للإنفاق العام.

ت- نظام الدولة المنتجة: ترتكز علي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، واتساع حصة الإنفاق العام ناتج عن النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

2- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وهو ما يعرف بالدورة الاقتصادية، التي يقصد بها "فترة زمنية تتميز بالحركة من اعلي إلى أسفل

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- عادل احمد حشيشي، **أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام** –، دار النهضة العربية والنشر، 1992، لبنان، ص 85.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري"،[1] حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها، لكن الجميع اتفق أنها تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم(02): حركة الدورة الاقتصادية

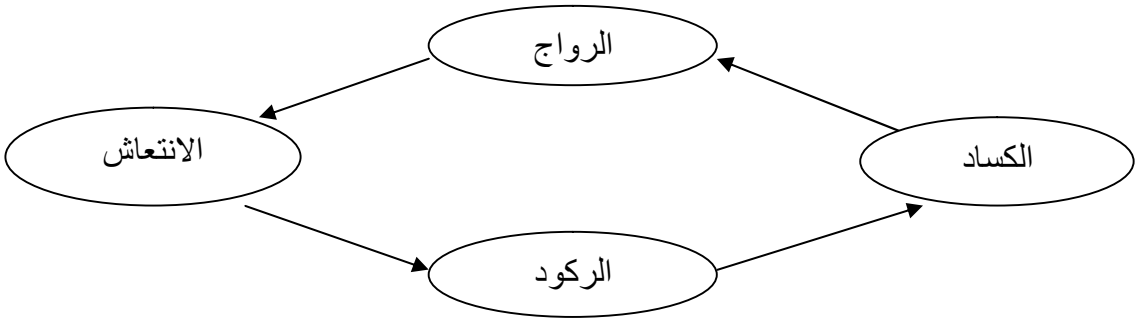

المصدر: كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2009 – 2010، ص 29.

من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الرواج والكساد والركود والانتعاش له تأثير في رسم حدود الإنفاق العام ويبرز هذا استجابة الإنفاق العام لتقلبات النشاط الاقتصادي.

[1]– وحيد مهدي عامر، **السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق –**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص 150.

المبحث الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام، ولقد ركزت بعض التحاليل الاقتصادية على جانب الإنفاق العام لما لها من دور في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وسنتطرق في هذا المبحث الى:

- ✓ أثر سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: آثار سياسة الإنفاق العام علي المتغيرات الاقتصادية

تزداد أهمية الإنفاق في الحياة الاقتصادية يوما بعد يوم، مما يستدعي توفر الدولة علي الوسائل المالية الهامة للإنفاق، هذه الأخيرة تحدد الآثار الناجمة عن هذا الإنفاق، التي توجه الدولة إلى تعظيم الآثار الايجابية وتخفيض الآثار السلبية المترتبة عن تغير حجم الإنفاق العام علي المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، الذي ينعكس هو الآخر علي مستوى النشاط الاقتصادي.

ومن بين آثار سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية ما يلي:

الفرع الأول- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة،[1] ولأجل تكوين فكرة صحيحة حول اثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني يجب مراعاة:[2]

- أثر الإنفاق العام على القدرة على العمل، الادخار والاستثمار.
- أثر الإنفاق العام على الرغبة في العمل، الادخار والاستثمار.
- أثر الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج.

1- أثر الإنفاق العام في قدرة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار: حسب دالتون (DALTON) يهدف الإنفاق العام إلى التأثير في قدرة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار أي " تأثير على الكفاءة ".

---

[1]- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة** – النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة –، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 84.

[2]- خالد شحاذة الخطيب واحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط05، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 91- 92.

وذلك من خلال زيادة كفاءة الأفراد وتحسين قدرتهم على العمل، سيؤدي إلى زيادة دخلهم، وبالتالي ستتحسن قدرتهم على الادخار، وتكبد الدولة لنفقات بغرض الحفاظ على القانون والنظام تعمل على بناء الثقة في نفوس الأفراد مما يشجعهم على الاستثمار في أنشطة الإنتاج.

2- أثر الإنفاق العام في رغبة الأفراد في العمل، الادخار والاستثمار: مثل هذا الإنفاق لن يقلل من الرغبة في العمل والادخار، بل يؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل والادخار، بسبب ما توفره الدولة من إنفاق للأفراد لضمان مخاطر قد تواجههم في المستقبل، وما تهيئه لهم من رفع للروح المعنوية مما يزيد الرغبة في الاستثمار، ومن ثم تجعل الأفراد يقومون على استثمار مدخراتهم بنظرة متفائلة ومنه زيادة في الإنتاج الوطني.

3- أثر الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج: يمكن أن يؤثر الإنفاق العام تأثيرا كبيرا في مستوى الإنتاج من خلال تحويل وانتقال الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة والمناطق، وهذا من خلال:

3-1- اقتصار دور الدولة على إشباع الحاجات العامة يتطلب إعادة النظر في توزيع عناصر الإنتاج من مرافق عامة ووسائل الإنتاج لتساهم في بعث الانتعاش الاقتصادي.

3-2- أثر الإنفاق العام أدى إلى الزيادة في الإنتاج الوطني نتيجة لانتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي لا يتجه إليها القطاع الخاص،أو يتجه إليها بشكل ضئيل.

3-3- توجيه الإنفاق العام صوب إنتاج السلع والخدمات ذات منفعة للمواطن مما يزيد الطلب عليها، ويكون لها أثر ايجابي على الإنتاج الوطني من خلال انتقال وسائل الإنتاج إلى هذه السلع والخدمات.

3-4- انتقال وسائل الإنتاج من منطقة إلى أخرى جراء الإنفاق العام، كالإعانات الموجهة إلى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين بها، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل، ليكون لها أثر ايجابي علي الإنتاج الوطني.[1]

[1]- عبد المجيد حامد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، دون بلد النشر، 2000، ص ص 399 – 400.

الفرع الثاني- أثر الإنفاق العام علي الاستهلاك الوطني:

يحدث أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني كمايلي:

- قيام الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم، أو تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل كالتغذية المدرسية أو تتوسع في خدماتها المجانية كالخدمات الصحية.[1]
- قيام الدولة بتوزيع دخول المرتبات والأجور والمكافآت لموظفيها وعمالها مقابل ما يقدمونه من خدمات، حيث يوجه الجزء الأكبر للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك الوطني.
- زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمالة ومن ثم خلق دخول جديدة من شأنها تدعم ظهور قوة شرائية في سوق السلع وسوق الأصول الحقيقية والنقدية والمالية وبذلك يكون الإنفاق الاستثماري العام من العوامل المشجعة لتمويل الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الاستهلاك.

الفرع الثالث- أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني

يتوقف تأثير الإنفاق العام على الدخل الوطني تبعا لاختلاف وسائل تمويله وتبعا لطريقة استخدامه وتبعا لنوعيته.[2]

1- تبعا لاختلاف وسائل تمويله: يتم تمويل الإنفاق العام من خلال الضرائب باقتطاع جزء من دخل المكلف مما يؤثر علي حجم استهلاكه وكمية مدخراته، وتختلف آثارها تبعا لنوعها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ففرض ضريبة مباشرة على سلع ضرورية للاستهلاك وتخصيص حصيلتها للوفاء بقروض الدولة يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل.

2- تبعا لطريقة استخدامه: كلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى نمو النفقات العامة إلى زيادة الإنفاق الكلي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات بإنفاق ما يحصلون عليه من دخول إضافية، عكس ذلك فإذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب ورغبات الطبقات

---

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، ط04، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2011، ص 60.

[2]- محمد ساحل، **المالية العامة**، ط01، جسور للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2017، ص ص 56 – 57.

الغنية ينجم عنه انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات التي تحصل أصلا على دخول مرتفعة تمكنهم من التوجه إلى اكتناز أجزاء من هذه الدخول.

3- تبعا لنوعيته: يتعلق تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، فالأولى تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع، لكن تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضعا، أما الثانية فتؤدي إلى نمو حجم الإنتاج وزيادة الدخل الوطني.

المطلب الثاني: محددات فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

تسعى غالبية دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن باعتباره الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة عدة سياسات من أجل رفع الطاقات الإنتاجية وإحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات.[1]

وتطرقت جل الأفكار التي تعرضت لتحليل مفهوم النمو الاقتصادي على أن النمو يتأثر بعوامل تقليدية، غير انه أضيفت لها في الفكر الحديث عوامل أخرى مهمة كسابقتها تمثلت في الانفتاح التجاري، والإنفاق العام والخاص، والاستقرار الاقتصادي والسياسي إضافة إلى كفاءة السياسات الاقتصادية.[2]

ويؤثر الإنفاق العام علي نمو الناتج المحلي بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعل في سوق العمل،[3] ومن بين المحددات الفعالة نجد:

1- المقدرة الإنتاجية للمجتمع:

تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية،[4] التي تتكون حسب النظرية الكلاسيكية الحديثة من رأس المال وتشمل كل الممتلكات العينية والملموسة مثل:

العمالة L: تمثل القوى العاملة في المجتمع وتساهم في العملية الإنتاجية.

---

[1]- محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، ص 59.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، **محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2009/1970** - دراسة تحليلية قياسية -، مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية، العدد01، 2012، جامعة الإسكندرية، ص 569.

[3]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[4]- علي سيف علي المز روعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 2009/1990، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2012، المجلد 28،ص 621.

التكنولوجيا A: تتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأس المال.

وتكتب دالة الإنتاج بالشكل: $Y= A.F (K . L)$

حيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة وتأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية وذلك حسب طبيعة الإنفاق.

2- الطلب الكلي الفعال:

تشكل أهمية الإنفاق الحكومي جزء هام من الطلب الكلي الذي يزيد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن ثبات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤدي إلى توقف حجم الناتج المحلي على الطلب الفعلي، أي التوقف علي الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك،[1] والذي يؤثر بشكل مباشر في حجم الإنتاج إذا كان مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل لعوامل الإنتاج.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

لقد أسهم التحليل الاقتصادي بحظ وافر في تحليل دور الإنفاق العام في إحداث النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بالآثار الاقتصادية غير المباشرة، أو ما يطلق عنها أثر المضاعف والمعجل.

أولا: أثر المضاعف و المعجل:

يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف المسمى "الاستهلاك المولد" والمعجل المسمى "الاستثمار المولد"، وبمعنى أوضح فإن الإنفاق العام لا يؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، لكن يؤثر في نفس الوقت علي الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل.

1- أثر المضاعف: يقصد به معدل التغير في الناتج نتيجة لزيادة في الإنفاق العام بغرض زيادة مداخيل الأفراد، ويكون الإنفاق الاستهلاكي احد عملية المضاعف،[2] بمعنى آخر فإن مصطلح المضاعف يعبر عن عدد المرات التي يتضاعف فيها الاستثمار المبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل الوطني.[3]

---

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2]- معروف هوشيار ، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 105.

[3]- وحيد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ولقد أوضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي،[1]حيث أشار إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف من خلال تأثيره على الاستثمار أو الاستهلاك لزيادة الدخل الوطني.

ومن بين المضاعفات نجد:

أ- مضاعف الإنفاق: هو عبارة عن التغير الحاصل في الدخل نتيجة التغير في الإنفاق العام.

ويساوي: $\frac{dy}{dD}$

يمكن القول أن زيادة النفقات سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية أو إنفاق حكومي ستؤدي في النهاية إلي زيادة الدخل بمقدار المضاعف.[2]

ب- مضاعف الاستهلاك: $\frac{1}{1-MPC}$

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

1-MPC: مجموع التسربات.

ج- مضاعف الادخار: $\frac{1}{MPS}$

MPS: الميل الحدي للادخار

مما سبق فإن مجموع MPC و MPS هو واحد، إذن المضاعف هو مجموع مقلوب التسربات.

ح- أثر المعجل (المسارع): يعتبر مصطلح المعجل أداة قوية للتحليل الاقتصادي، حيث يقوم بدراسة تأثر الاستثمار بالتغير المحدث في الدخل أو الاستهلاك، فهو بخلاف المضاعف الذي يهتم بالتغير في الاستثمار أو الاستهلاك على الدخل الوطني.[3]

ويقصد به في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الناتجة عن زيادة الدخل بسبب زيادة في الإنفاق الأولي تؤدي إلى توسيع المنتجين

---

[1]- مجيد ضياء الموسوي، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي** –، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 133.

[2]- خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي – بين النظرية والتطبيق** –، ط08، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 215.

[3]- محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي – الأسس النظرية** –، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، دون مكان النشر، 2004، ص 202.

لطاقاتهم الإنتاجية،[1] بزيادة رغبتهم وطلبهم على الاستثمار بشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية (سلع استثمارية).

فالمسارع يوضح نسبة التغير في الإنتاج علي الاستثمار نتيجة زيادة الإنفاق، ويتم حسابه على أساس نسبة التغير بين الاستثمار والتغير في حجم الإنفاق: $\frac{\Delta I}{\Delta D}$

ثانيا: فعالية سياسة الإنفاق العام:

يعتبر النمو الاقتصادي العادل والمستمر هدف رئيسي لسياسة الإنفاق العام التي تسعى إلى تعزيزه بمختلف البرامج العامة المتمثلة في العوامل التالية:

1- تدعيم تخصيص الموارد: يقصد به توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات العامة، وهذا يعود إلى مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

2- إعادة توزيع الدخل: تستطيع الدولة من خلال إنفاقها العام التقليل من التفاوت في الدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن ثم تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3- تدعيم الاستقرار الاقتصادي: أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغية تفادي الآثار السلبية التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتحقيق استقرار اقتصادي.[2]

ويتم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض وميل حدي مرتفع للاستهلاك، أي يتقلص إنفاقها الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي وبالتالي خفض إنفاق الدخل الوطني، في حين إذا تم تمويل الإنفاق عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء ويدفعونها من مدخراتهم هنا لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي بل يسهم في زيادة الإنفاق الكلي ومنه رفع مستوى الدخل الوطني.[3]

ثالثا: آلية عمل سياسة الإنفاق العام (تحليل منحنى IS-LM):

يعود بناء نموذج IS-LM للاقتصادي البريطاني "هيكس" "وهانس" سنة 1941، وامتثل هذا النموذج للتحليل الكينزي الذي اعتبر أن استخدام سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية وسيلة فعالة التأثير علي مستوى النشاط الاقتصادي، هذا التأثير يكون على مستوى الطلب الكلي ومن ثم على حجم الناتج المحلي.

---

[1]- عمر سخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 180.

[2]- عبد القادر روشو، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001/2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 439.

[3]- سعيد علي ألعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01، دار العجلة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان –، 2011، ص ص 93 – 94.

وبالتركيز على سياسة الإنفاق العام انطلاقا من نموذج IS–LM في حالة إتباع سياسة إنفاق توسعية من خلال الزيادة في الإنفاق العام **G**، سيؤدي إلى رفع الإنتاج **y** حسب النظرية الكينزية التي تعتمد علي الطلب الكلي الفعال،[1] وحسب أثر المضاعف فإن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ستؤدي إلى الرفع من الإنتاج بأكبر من وحدة واحدة.[2]

ويمكن توضيح تأثير زيادة الإنفاق العام **G** علي النمو الاقتصادي من خلال منحنى **IS-LM** كمايلي:

الشكل رقم (03): تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي منحنى (IS – LM)

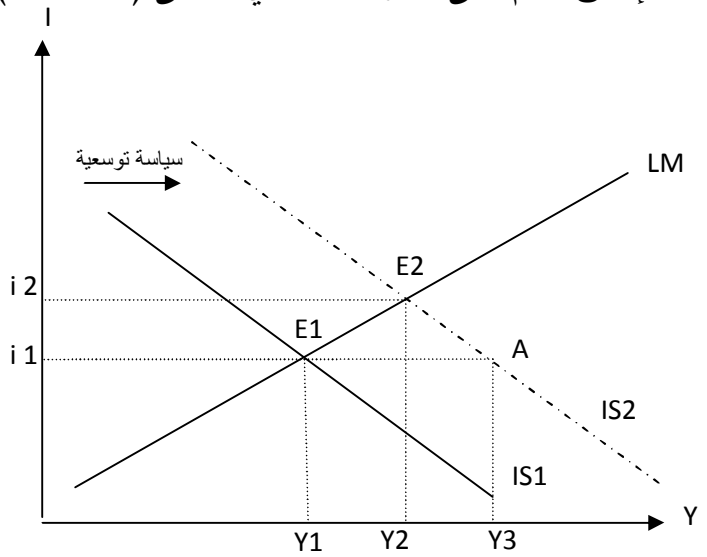

المصدر: احمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012/1989، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014 – 2015، ص 132.

من خلال الشكل ونتيجة للزيادة التوسعية في الإنفاق العام G تم انتقال مستوى التوازن من E1 إلى E2 عندها يرتفع الدخل y من y1 إلى y2، صاحب ذلك ارتفاع سعر الفائدة من i1 إلى i2.

وتمثل النقطة A وضع توازني في سوق الإنتاج بالنسبة لمنحنى IS، أما المنحنى LM لا تمثل له النقطة A وضع توازني، هذا يؤكد وجود فائض نقدي كان سببا في ارتفاع سعر الفائدة من i1 إلى i2، سيؤثر ذلك على الاستثمار الخاص بالانخفاض ويسمى بأثر المزاحمة، وينخفض الدخل من y2 إلى y3، ويتحقق التوازن في سوق النقد وسوق السلع والخدمات عند المستوى E2.

---

[1]– محمد بن عزة، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** دراسة تحليلية قياسية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014 – 2015، ص 140.

[2]– ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

ويقصد بأثر المزاحمة إبعاد القطاع الخاص أو تقليل حظوظه في النشاط الاقتصادي، أي عندما ترفع الدولة من إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا قامت الحكومة بالتشجيع على الاكتتاب في الدين العام ترفع سعر الفائدة، مع التزام الجمهور للاستجابة لهذه المعدلات، وعند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.[1]

[1]– هاشم محمد العركوب، **إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق العام الحكومي واحتواء الدين العام 1990 – 2004**، دراسة حالة الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، 2009، المجلد 05، الكويت، ص 53.

خلاصة الفصل:

يعبر النمو الاقتصادي عن المقدرة الاقتصادية للبلد لأنه المؤشر الذي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي للبلد والوضعية السائدة فيه، وانطلاقا من تطور النظريات المفسرة للنمو نجد نظرية الفكر المعاصر والتي أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو من خلال سياستها المالية متمثلة في الإنفاق العام.

ويعتبر الإنفاق العام الأداة المهمة للسياسة المالية حيث زاد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق استقرار اقتصادي وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام إلى المجالات التي تعد أكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه.

وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعتبر أحد مكونات الطلب الكلي بقيمة الثلث 3/1 من إجمالي الناتج المحلي في كل الدول، وتعمل هذه الأداة بمبدأ " الطلب يخلق العرض " على تحسين ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه مقياس يدل على وضعية الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني:

فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

مدخل الفصل:

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة دفعت الحكومة إلى السعي نحو خلق مناخ مناسب يسمح لها برفع مستوى المعيشة وتحسن الأوضاع الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تولي اهتماما كبيرا للإنفاق العمومي سعيا منها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ثم شرعت بعدة إصلاحات وبرامج تنموية مع مطلع الألفية الثالثة في إطار سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، تم تجسيده من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009، برنامج توطيد النمو في الفترة 2010- 2014 وأيضا برنامج التنمية الخماسي للفترة 2015 - 2019.

ويعتبر إحداث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد، حيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى بلوغ هذا الهدف من خلال تنفيذ البرامج التنموية السابقة الذكر لرفع الطاقات الإنتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية عن طريقها يمكن رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس ومتابعة النشاط الاقتصادي.

وانطلاقا من التحليل الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بقيمة أكبر، حيث تبنت الحكومة الجزائرية هذه السياسة مستغلة تحسن أسعار النفط الذي أسهم بشكل مباشر في نمو الناتج المحلي وكان الإنفاق العام الأداة الفعالة في تنفيذ برامج الحكومة وتحقيق الأهداف التنموية، وسنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017.

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017.

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)

شرعت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة في انتهاج سياسة مالية تمثلت في سياسة إنفاق توسعية وتزامنت بشكل مباشر مع ارتفاع أسعار النفط الجزائري بنسبة 59%، وارتفاع احتياطي الصرف بنسبة 170% مقارنة بسنة 2000، وقد سمح هذا الانفراج المالي بارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة قوامها التوسع في الإنفاق العام،[1] حيث تم إقرار عدة برامج تنموية سنتطرق لها في هذا المبحث كمايلي:

- ✓ سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)
- ✓ سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)
- ✓ سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)
- ✓ سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2016 – 2017)

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)

شملت السياسة الإنفاقية المطبقة التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة علي مخطط تنموي سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، جاء هذا المخطط كسياسة بدأت الجزائر في انتهاجها بغرض التوسع في الإنفاق العام نتيجة تحسن وضعيتها المالية، حيث تم إقراره في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة علي طول الفترة 2001 – 2004، بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي ما يقارب 07 مليار دولار، ويعد برنامجا ضخما نظرا لاحتياطي الصرف المقدر بـ 11.9 مليار دولار قبل إقراره سنة 2000،[2] ومن بين المخصصات المالية التي رصدت لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موزعة حسب الأنشطة كمايلي:

[1]– محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الوطني في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 150.

[2]– حكيمة العوفي، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960 – 2010**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 05، أفريل 2010، ص 64.

الجدول رقم (01): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

(الوحدة: مليار دج)

أنشطة البرامج	المخصصات المالية	النسب المئوية
دعم الإصلاحات الاقتصادية	**47**	**%8.95**
دعم النشاط الزراعي	**65**	**%12.38**
التنمية المحلية	**113**	**%21.52**
الأشغال الكبرى	**210**	**%40**
الموارد البشرية	**90**	**%17.14**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2005.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

شكل رقم (04): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

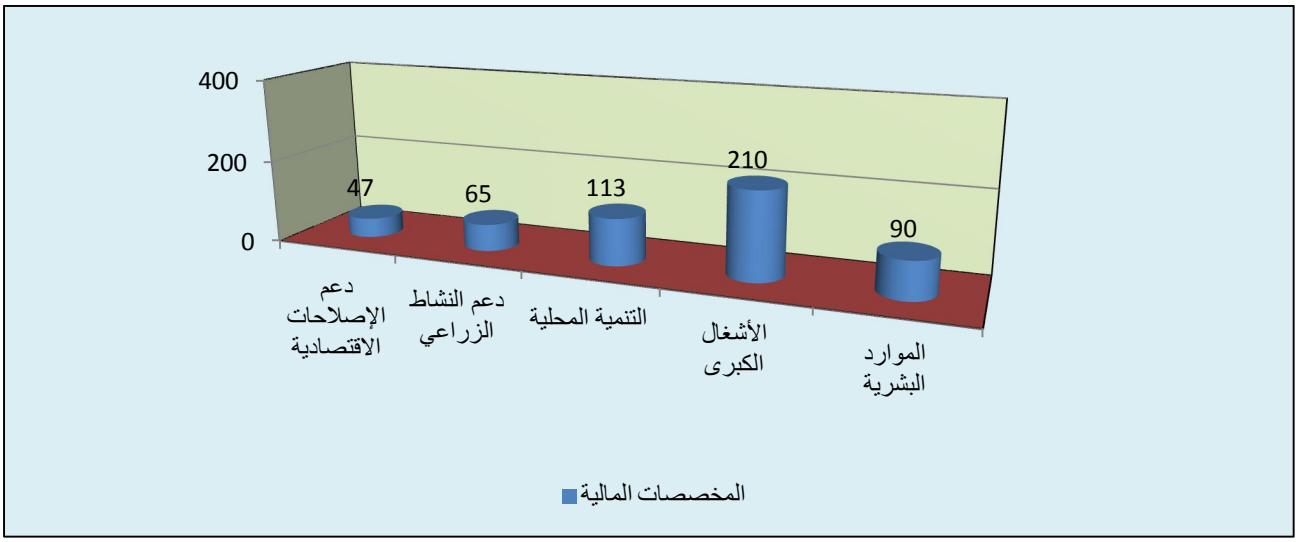

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (04) أن القيمة المالية التي تم تخصيصها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001 إلى 2004 جد مرتفعة والتي تزامنت مع تحسن عوائد المحروقات، حيث تم تخصيص قيمة 47 مليار دج لدعم الإصلاحات الاقتصادية

أي بمعدل 8.95%، وخصصت قيمة 65 مليار دج لدعم النشاط الزراعي أي بمعدل 12.38%، ونال قطاع الأشغال الكبرى وقطاع التنمية المحلية القيمة الأكبر حيث بلغت قيمتهما 210 و 113 مليار دج وبمعدل 40% و 21.52% على التوالي، فيما قطاع التنمية البشرية وجهت له قيمة 90 مليار دج أين بلغ نسبة 17.44%.

1- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

السبب الذي كان وراء إطلاق البرنامج الانفاقي المسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي هو تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[3]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- زيادة دخل الأفراد.
- دعم التوازن الجهوي وتنشيط المناطق الريفية.
- زيادة الإنتاجية.

ويكون تحقيق هذه الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة وهي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي إلى الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد توفير مناصب عمل.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاط الاقتصادي.
- ✓ تغطية الحاجات الضرورية للسكان عن طريق تنمية الموارد البشرية.

[3]- محمد مراس ومراد بن إسماعيل، **النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001 – 2014**، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016، ص ص 42 - 43.

2- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 على توجيه الإنفاق العام إلى تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج ألفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية البشرية والمحلية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004 – 2001)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**	**%40.1**
تنمية محلية وبشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**%38.8**
الفلاحة والصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12**	**65.4**	**% 12.4**
دعم الإصلاحات	**30**	**15**	-	-	**45**	**% 8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09، 2013، ص 46.

والشكل التالي يوضح لنا المزيد من التفاصيل عن هذا التطور:

شكل رقم (05): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004 – 2001)

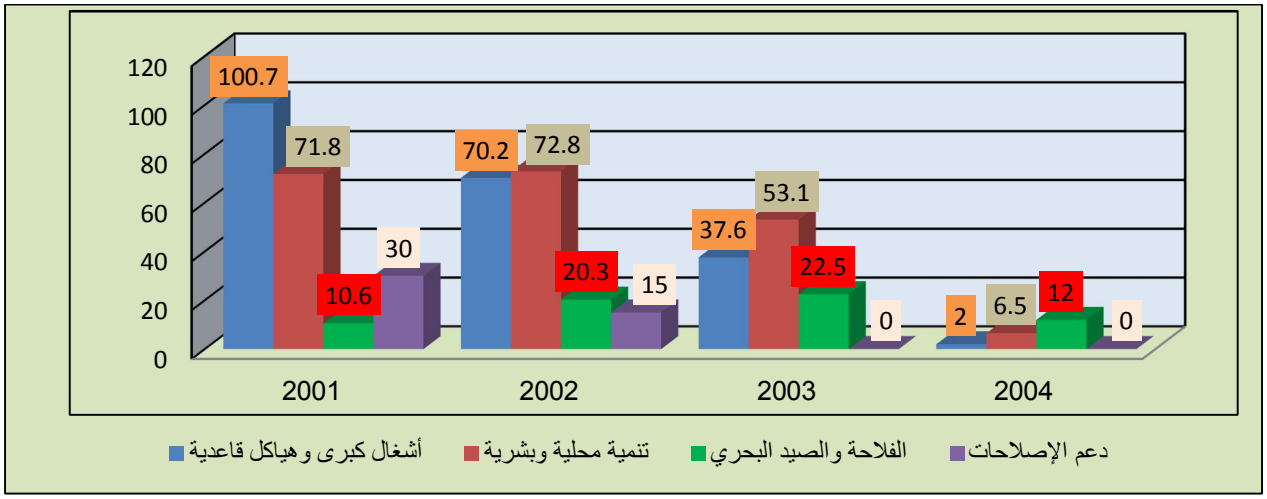

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (04) يتجلى لنا ومن ناحية القيمة أن قطاع الأعمال والأشغال الكبرى استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع النموذج التنموي للفترة الممتدة من 2001 – 2004 بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% ثم جانب الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج وبنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية للمخطط.

3- تقييم تطور سياسة الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004):

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي خطوة مهمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث انتهجت الحكومة سياسة انفاقية توسعية تمثلت طبيعتها في مبالغ مالية كبيرة فكانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته:

- ✓ استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج أي 505.55 تم مليار دج تم صرفها.
- ✓ تم إنجاز حوالي 11725 مشروع أي بنسبة 73%من العدد الإجمالي الذي بلغ 16063 مشروع، و26% من المشاريع قيد الإنجاز بحوالي 4176 مشروع، و1% من المشاريع التي لم يبدأ في تنفيذها بعدد 159 مشروع.
- ✓ إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي تم تسطيرها للبرنامج قللت من فاعليته بسبب توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة.
- ✓ أن الزيادة في الإنفاق العام من طرف الحكومة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج ومنه زيادة للطلب الكلي.
- ✓ بسبب تباطؤ الإصلاح الاقتصادي سيؤثر سلبا على فاعلية البرنامج، لأن زيادة الإنفاق العمومي المخصص لنفقات التجهيز غير ملائم في ظل الظروف الاقتصادية التي تتصف بنقص الكفاءات وأيضا فاعلية القطاع الصناعي وعم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تقليل النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

واصلت الجزائر سياستها الانفاقية التي بدأتها مع مطلع سنة 2001 وجاءت بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من الفترة 2005 إلى 2009 وذلك بهدف إكمال مسار دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة سابقا على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد، نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط صاحبها ارتفاع المداخيل

حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 38.5 دولار، أدي إلى ارتفاع احتياطي الصرف إلي ما يقارب 43.1 مليار دج لنفس السنة، ما سمح بإقرار الدولة لهذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:[4]

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: بغرض تحسين الإطار المعيشي للمجتمع في سبيل تحقيق الازدهار الوطني.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد مثل الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
- ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: يعود ذلك للدور الذي تلعبه كل منهما في تطوير النشاط الاقتصادي.
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعد الهدف الأساسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو باعتبار أن الأهداف السابقة تصب في صالحه.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009):

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي من حيث ضخامة قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي بلغت 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون مخصصات المبالغ المالية لهذا البرنامج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

[4]- كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الجدول رقم (03): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)

(الوحدة: مليار دج)

البرامج	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط الإنعاش الاقتصادي	**1071**	–	–	–	–	–	**1070**
البرنامج التكميلي لدعم النمو	–	**1273**	**3341**	**260**	**260**	**260**	**5394**
برنامج الجنوب الكبير	–	–	**250**	**182**	–	–	**432**
برنامج الهضاب العليا	–	–	**277**	**391**	–	–	**668**
تحويلات حسابات الخزينة	–	**227**	**304**	**244**	**205**	**160**	**1140**
المجموع العام	**1071**	**1500**	**4172**	**1077**	**465**	**420**	**8705**

المصدر: الزازية ستيتي، **تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، العدد 02، 2017/02، ص ص 160-161.

والشكل التالي يوضح التطور الذي حصل في الإنفاق العام خلال هذا البرنامج كمايلي:

الشكل رقم (06): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)

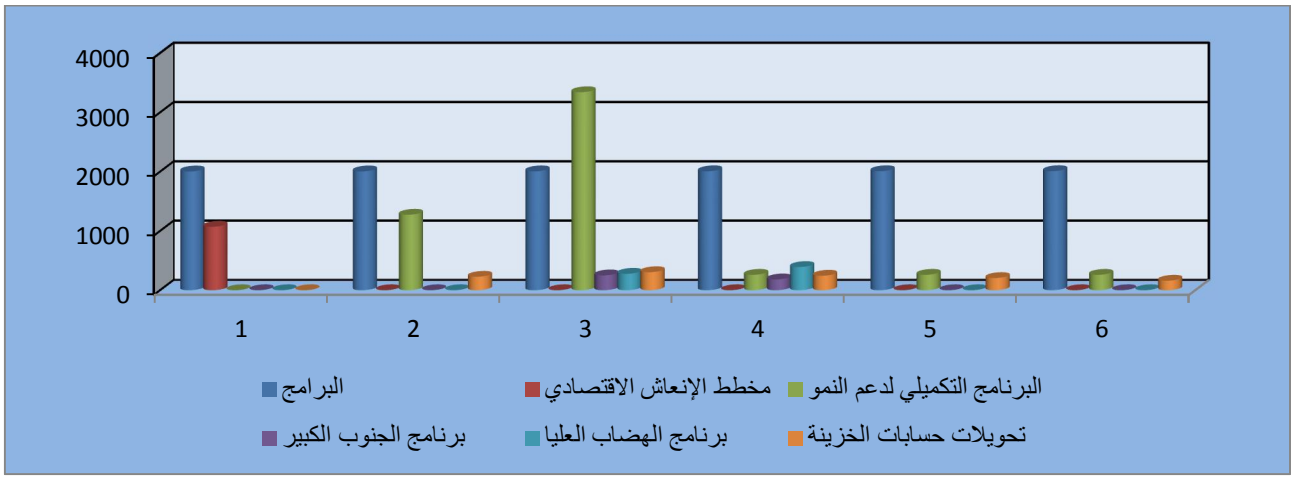

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

وجاء هذا البرنامج الضخم لمحاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه على خمسة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): تطور المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**%45.5**
تطور المنشآت الأساسية	**1703.1**	**%40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**%4.8**
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	**50**	**%1.1**
المجموع	**4203**	**%100**

المصدر: ميلود عزيز وأسمهان خاطر، **تحليل نتائج سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000– 2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص 216.

وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور الإنفاق العام ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

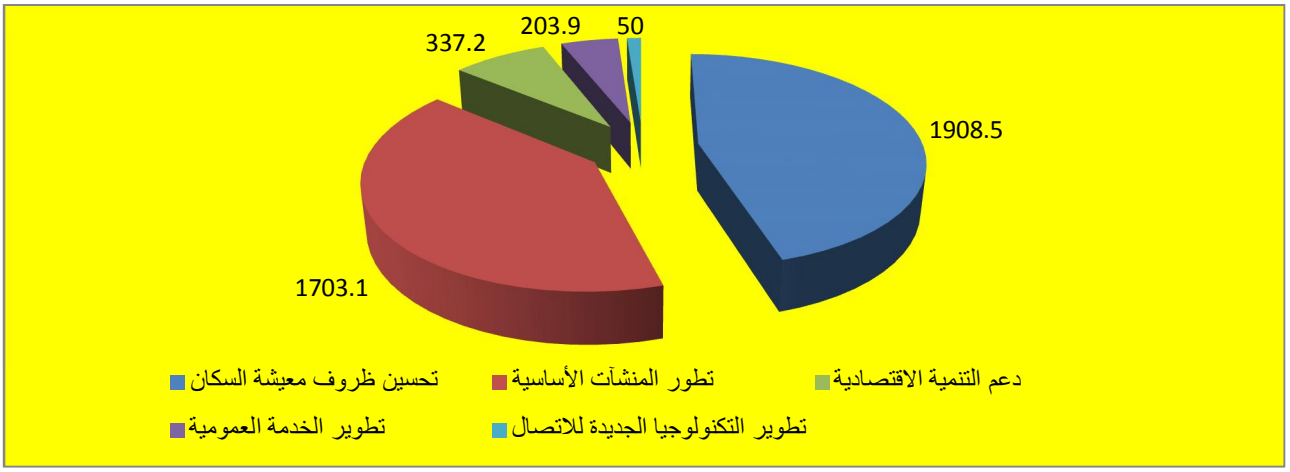

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (06) أن هذا البرنامج ركز على تحسين الظروف المعيشية للسكان بدرجة أكبر وخصص لها مبلغ بقيمة 1908.5 مليار دج أي نسبة 45.5% من المبلغ

الإجمالي، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية لأنه يساهم في تطوير الأداء الاقتصادي بانعكاسه على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية في النشاط الاقتصادي، يليه قطاع المنشآت الأساسية التي خصص لها مبلغ 1703.1 مليار دج أي نسبة قدرت بـ 40.5%، ثم مبلغ بقيمة 337.2 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية أي بنسبة 4.8% من بينها التنمية الريفية وتطوير المستثمرات الفلاحية، وتطوير الخدمة العمومية من بينها تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث خصص لها مبلغ 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

3- تقييم تطور سياسة الإنفاق العام ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2009):

يمكن القول أن الجزائر واصلت سياستها الانفاقية التوسعية رغم تراجع أسعار المحروقات ونوضح حصيلة هذا التوسع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي كمايلي:[5]

- ✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تقليل نسبة البطالة التي بلغت سنة 2004 17.7% لتصبح 10.3%سنة 2009.
- ✓ انخفاض النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي عليها نتيجة الأزمة المالية الخانقة التي شهدها الاقتصاد العالمي.
- ✓ تحقيق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى عكس القطاع الصناعي العام الذي حقق معدلات نمو سالبة خاصة خلال الفترة 200- 2007.
- ✓ تبذير الموارد المالية وعدم استغلال انتعاش الاقتصاد الوطني مما أثر سلبا على السياسة المتبعة للإنفاق.
- ✓ استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية مما همش الشركات الوطنية.
- ✓ عدم وجود مكاتب خاصة بالدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

[5]- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 16.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)

بغية الاستمرار في السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ 2001 تم تطبيق برنامج تمت المصادقة عليه سنة 2011 سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" الممتد من 2010-2014، لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وإطلاق مشاريع جديدة، وخصص له مبلغ ضخم سينفق عنه قدرت قيمته بـ 21214 مليار دج أي حوالي (286 مليار دولار)، فخصص أكثر من 40 % من قيمته لتحسين التنمية البشرية، تزامن ذلك مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي وصلت قيمته سنة 2011 إلى 111 دولار للبرميل.

ويسعى هذا البرنامج إلي تحقيق الأهداف التالية:[6]

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية بالنسبة للمناطق الريفية.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف تم إدراجه لتجنيد منظومة التعليم الوطنية وعم تطوير البحث العلمي وتعبئة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ✓ تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ✓ مواصلة التجديد الغذائي وتحسين الأمن الغذائي.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[6]- المرجع السابق، ص ص 16 - 17.

ويشمل هذا البرنامج علي ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

المحاور	المبالغ	النسبة %
التنمية البشرية	**10122**	**%49.60**
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	**6448**	**%31.60**
تحسين الخدمة العمومية	**1666**	**%8.10**
التنمية الاقتصادية	**1566**	**%7.70**
مكافحة البطالة	**360**	**%1.80**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة الاتصال	**250**	**%1.20**
المجموع	**20412**	**%100**

المصدر: آمال معط الله، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014 – 2015، ص 246.

والشكل التالي يوضح لنا المزيد من لمعلومات حول تطور الإنفاق العام خلال هذا البرنامج كمايلي:

الشكل رقم (08): تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة إنفاق بشكل واسع وذلك من خلال برنامج التنمية الخماسي الذي أعطى أولوية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج بمبلغ 10122 مليار دج أي بنسبة 49.60 % لاستكمال ما حققته الجزائر في هذا المجال وحاجتها الماسة لهذا القطاع التنموي باعتباره الركيزة الرئيسية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويتضمن قطاع التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، الصحة والسكن، المياه والطاقة...الخ، كما أعطى هذا البرنامج قطاع المنشآت القاعدية أهمية كذلك وقدرت له قيمة 6448 مليار دج أي نسبة 31.60 % من قيمة البرنامج بغية تحسين البنية التحتية لتكون مواتية لتحفيز النمو، أما باقي القطاعات فخصصت لها مبالغ متفاوتة لكنها ضئيلة مقارنة بالقطاعين السابقين اللذان حازا على حوالي 80% من قيمة البرنامج.

واستطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق:[7]

- ✓ انخفاض نسبة البطالة إلى 9.8% سنة 2012 بعدما كانت 10.3% سنة 2009 و29.5% سنة 2000.
- ✓ ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات التي بلغت 1.15% مليار دولار سنة 2012 مقارنة بسنة 2010 بقيمة 0.96 مليار دولار.
- ✓ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 3.5 مليار دولار سنة 2010.
- ✓ ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار عن طريق أجهزة دعم وتشغيل الشباب؛
- ✓ تخلص الدولة من المديونية الخارجية التي وصلت سنة 2012 إلى 3.6 مليار دولار بعد أن كانت 25.2 مليار دولار مع بداية 2000.
- ✓ تسجيل فائض في الميزان التجاري بقيمة 20.1 مليار دولار سنة 2012 بعدما كان 12.3 مليار دولار سنة 2000.
- ✓ زيادة احتياطي الصرف من 162.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 191 مليار دولار سنة 2012.
- ✓ سياسة الإنفاق العام خلال هذا البرنامج تميزت بالارتفاع المستمر.

[7]- شمس الدين فنيش، **العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2015- 2016، ص ص 50- 51.

المطلب الرابع: سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)

تنتمي هذه الفترة إلى البرنامج الخماسي للتنمية 2015 – 2019 والذي خصص له مبلغ قيمته حوالي 22100 مليار دج أي حوالي (262 مليار دولار)، ويهدف المخطط خلال هذه الفترة إلى مواصلة السياسة الإنفاقية خاصة فيما يخص مجال التنمية البشرية والبنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المتقبلة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وسيتم استكمال كافة المشاريع والبرامج المسطرة طوال المخططات التنموية السابقة (2001-2004، و2005-2009، و2010-2014)، ويسعى هذا البرنامج خلال هذه الفترة إلى مضاعفة حجم إنتاج الحبوب في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وأيضا إلى تعزيز الاقتصاد المحلي.

وواصلت الحكومة خلال الفترة الممتدة 2015 إلى 2017 تطبيق سياستها الإنفاقية فخصصت مبالغ ضخمة لهذا البرنامج طوال هذه المرحلة قدرت في مجملها حوالي 22885.5 مليار دج خلال ثلاث سنوات، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لهذا البرنامج كمايلي:

الجدول رقم (06): توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	المبالغ المالية المخصصة	النسبة المئوية
2015	**7656.30**	**%33.45**
2016	**7384.20**	**% 32.26**
2017	**7845.00**	**% 34.27**
المجموع	**22885.50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد علي التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، للسنوات 2015، 2016، 2017.

ولتوضيح معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)

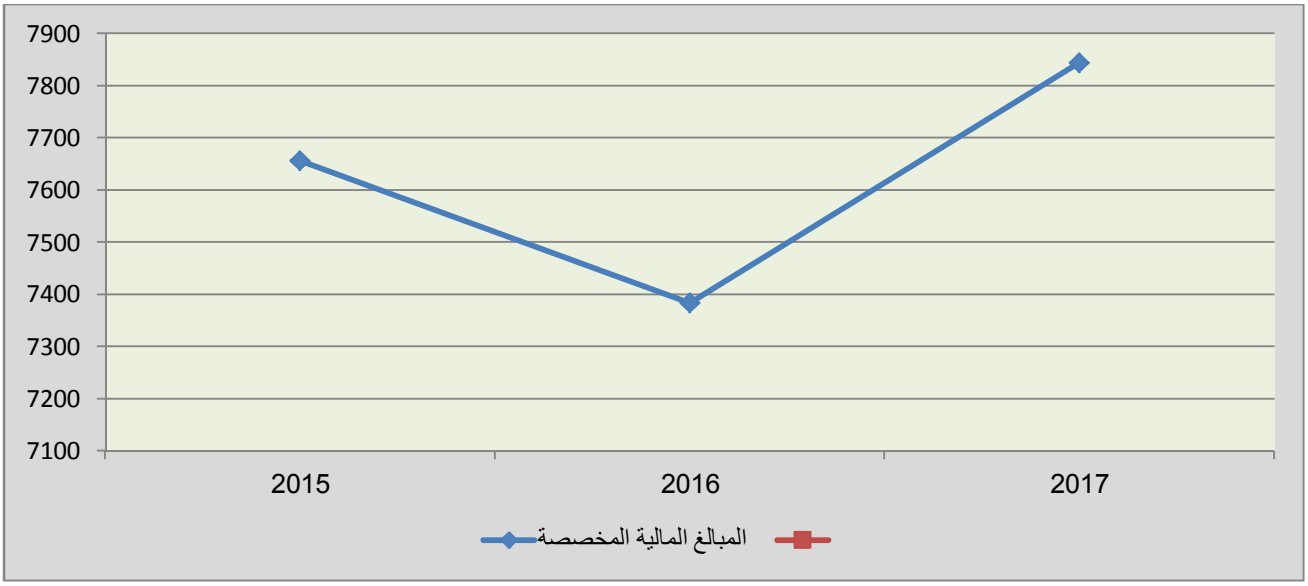

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (08) أن الحكومة رفعت سقف إنفاقها سنة 2015 مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث بلغ الإنفاق العام 7656.30 مليار دج سنة 2015 أي بنسبة 33.45 % مقابل 6995.70 مليار دج سنة 2014 أي ارتفاع قدره 9.4 %، وانخفض الإنفاق العام سنة 2016 ليصبح ما قيمته 7384.20 مليار دج أي نسبة 32.26%، بسبب انخفاض قدرة التمويل للخزينة العمومية وعجزها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما سيؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة خلال الخماسي 2015 – 2019، حيث يتطلب تنفيذ البرنامج معدل 55.2 مليار دولار سنويا أي 165.6 مليار دولار لثلاث سنوات ممتدة من 2015 إلى 2017، وعادت قيمة الإنفاق العام إلى التحسن الطفيف سنة 2017 بقيمة 7845 مليار دج وبنسبة 34.27% وهذا لارتفاع كل من التحويلات الجارية وفوائد على الدين العمومي التي كانت تقدر بـ 46.8 مليار دج سنة 2016 لتصبح 154 مليار دج في 2017 صاحبها انخفاض الإنفاق علي مختلف القطاعات ما عدا قطاع السكن ونفقات أخرى.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)

اعتبر التطور في معدلات النمو الاقتصادي هدف رئيسي من بين الأهداف التي سعى صانعي القرار في الحكومة بلوغها خلال الفترة (2001- 2017)، وتزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مع بداية الألفية الثالثة شهد النمو الاقتصادي اهتماما خلال هذه الإصلاحات تمثلت في سياسة إنفاق توسعية عن طريق برامج تنموية مست معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي متوازنة تسمح بمواكبة الاقتصاديات المتقدمة، وسنتطرق إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذا المبحث كمايلي:

- ✓ تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)
- ✓ تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)
- ✓ تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)
- ✓ تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)

يعتبر الرفع من معدلات النمو الاقتصادي هدف مهم من بين أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، وشهدت هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والتراجع لمعدلات النمو سواء بتطور معدل النمو في عائد قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم(07): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات	النمو خارج قطاع المحروقات	النمو في قطاع المحروقات %	النمو الاقتصادي الحقيقي %
2001	**5.0**	**-1.6**	**3.0**
2002	**5.2**	**3.7**	**5.60**
2003	**5.9**	**8.8**	**7.20**
2004	**6.2**	**3.3**	**4.30**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2006.

ولمزيد من التفاصيل نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

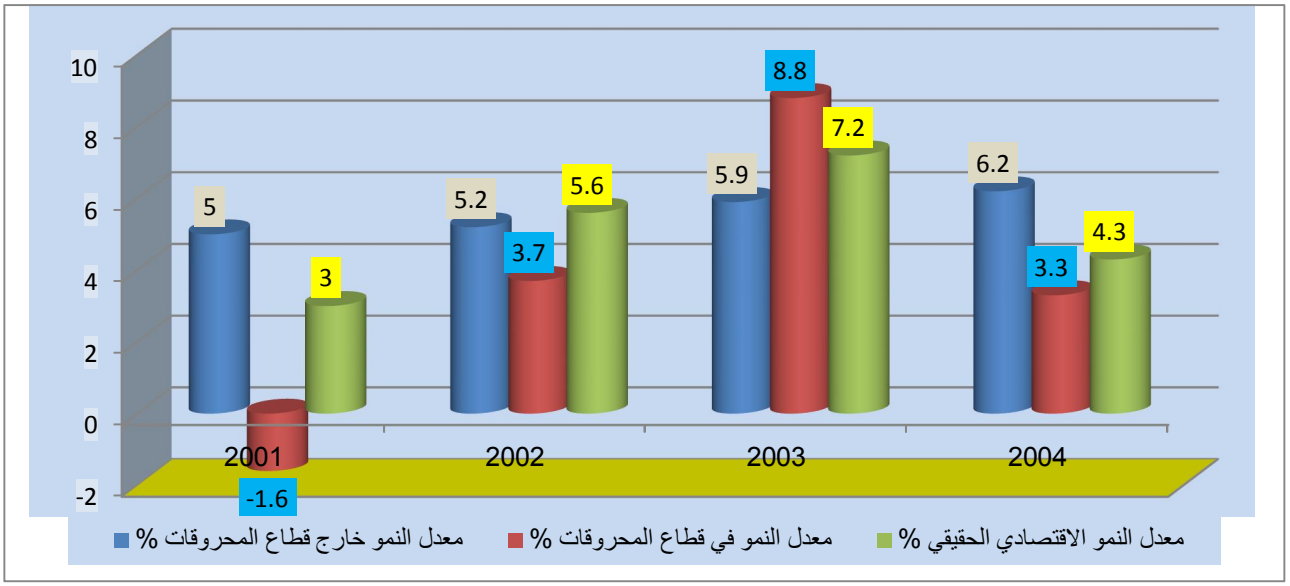

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (07) والشكل رقم (09) ومن خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا مقارنة بالسنوات التي سبقتها، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001- 2004 حوالي 5.02% مقابل 3.20% للفترة 1995- 2000، وعرف النمو الاقتصادي معدلات أفضل منذ سنة 2002 أين بلغ 5.60% بعد التراجع الذي سجله سنة 2001 بمعدل نمو قدر بـ 3.0% فشهد انخفاضا مقارنة بسنة 2000 حين بلغ معدل النمو 3.80% نتيجة انخفاض أسعار البترول من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.12 دولار للبرميل سنة 2001، ليسجل أقصى معدل له سنة 2003 بلغ نسبة 7.20% وهي أكبر نسبة عرفها النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة خلال تلك الفترة تزامن ذلك مع تطور معدلات نمو قطاع المحروقات التي بلغت معدل 8.8% وهذا ما يفسر الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط وكذلك تحسن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

أما في سنة 2004 تراجع مستوى معدل النمو الاقتصادي أين بلغ 4.30% رغم التحسن المسجل في معدل النمو خارج قطاع المحروقات بلغ 6.2%، لكن حصل تراجع في معدلات النمو لقطاع المحروقات بلغت 3.3%.

ومن بين أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004 نتطرق لها في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001- 2004)

(الوحدة: %)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الأشغال العمومية والبناء	الخدمات
2001	-1.6	13.2	2.0	2.8	6.0
2002	3.7	-1.3	2.9	8.2	5.3
2003	8.8	19.7	1.5	5.5	4.2
2004	3.3	3.1	2.6	8.0	7.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن:

- ✓ قطاع المحروقات: يرتبط تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر بتحسن قطاع المحروقات، وهذه الفترة عرفت انتعاشا في هذا القطاع مما انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ قطاع الفلاحة: خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج من أجل تدعيم المستثمرات الفلاحية، غير أن معدلات النمو في هذا القطاع كانت متذبذبة تراوحت بين 1.3 – % سنة 2002 و19.7% سنة 2003 كأكبر نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة.
- ✓ قطاع الصناعة: يعتبر القطاع المحرك للنمو لكنه عرف معدلات نمو متواضعة تراوحت مابين 1.5% و2.9% خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- ✓ قطاع الأشغال العمومية والبناء: يعتبر قطاع فعال لأنه يساهم في نمو الناتج المحلي وأيضا في زيادة حجم العمالة، فحقق معدلات نمو مرضية مابين 2.8% و8.2% كونه استولى على اهتمام الحكومة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.
- ✓ قطاع الخدمات: يساهم هذا القطاع في تحسين معدلات النمو حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2004 بـ 7.7%.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)

الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة:

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005- 2009)

السنوات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %
2005	4.70	5.8	5.10
2006	5.60	-2.5	2.00
2007	6.30	-0.9	4.8
2008	6.10	-2.3	2.40
2009	10.5	-1.9	2.10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 205.

ولمزيد من التوضيحات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)

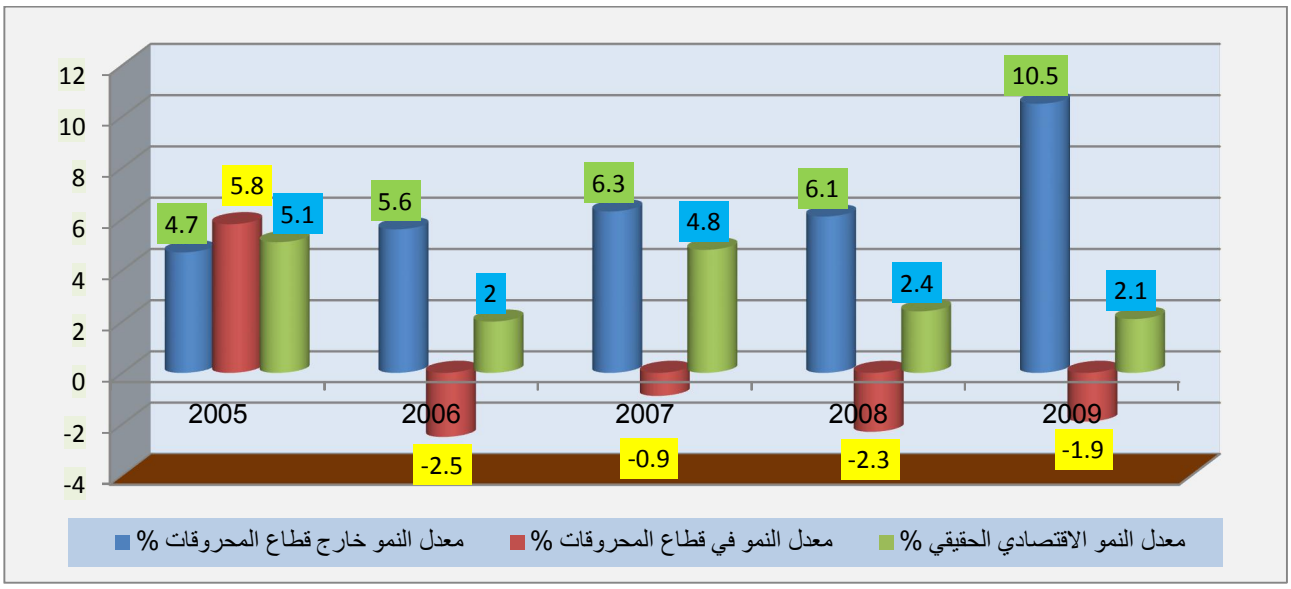

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (09) والشكل رقم (10) تراجع حاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من الفترة 2005- 2009 بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 وأيضا تقليص حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب مرتبطة بمنظمة OPEC، ففي سنة 2005 سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا قدر بـ 5.10%، قابلها ذلك نموا في قطاع المحروقات بلغ 5.8% مقارنة بسنة 2004، ومع بداية سنة 2006 إلى 2009 بدأت أسعار المحروقات بالانخفاض الحاد بلغت – 2.5% إلى 1.9 – % على التوالي مما انعكس سلبا على معدلات النمو الحقيقية، وشهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا بلغ ذروته سنة 2009 أين قدر بـ 10.5% يعود أثر هذا التحسن إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو بالأخص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طول هذه الفترة، وأن تدهور معدل نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في التراجع الحاد لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، مما انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية التي سنوضح معدلات نموها ومدى مساهمتها في تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009)

(الوحدة: %)

القطاعات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	أشغال العمومية والبناء	الخدمات
2005	5.8	1.9	2.5	7.1	6.0
2006	−2.5	4.9	2.8	11.6	6.5
2007	−0.9	5.0	0.8	9.8	6.8
2008	−2.3	−5.3	4.4	9.8	7.8
2009	−1.9	6.2	4.7	9.2	6.8

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 233.

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

- ✓ قطاع المحروقات: بسبب انخفاض معدل نمو هذا القطاع حصل تراجع حاد في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث في نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية في عائداته عرف معدل النمو الاقتصادي تراجعا ويظهر ذلك في الفترات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009.
- ✓ قطاع الفلاحة: خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005- 2009 مبلغ 300 مليار دج لتعزيز هذا القطاع مما ساهم في تحسن معدلات النمو الفلاحية إلى 6.2% ماعدا سنة 2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3 – % ليرتفع مجددا سنة 2009 أين بلغ معدل 6.2%، سبب هذه التقلبات لارتباط القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة.
- ✓ قطاع الصناعة: عرفت معدلات نمو هذا القطاع تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 نظرا لحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع من خلال البرنامج، لتسجل أقصى معدل لها سنة 2009 بمعدل 4.7%.
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية: بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع خلال الفترة 2005- 2009 حوالي 9.5% مقارنة بفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 التي بلغت معدل نمو 6.12% وهذا نتيجة مواصلة الحكومة برنامجها الخاص بتدعيم البنية التحتية بغرض تحقيق تنمية شاملة.
- ✓ قطاع الخدمات: يعتبر هذا القطاع أحد أكبر القطاعات المساهمة في نمو معدل الناتج المحلي الخام بمتوسط نمو بلغ حوالي 6.9%، يعود هذا التطور للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)

جاء برنامج التنمية الخماسي "برنامج توطيد النمو" للفترة 2010- 2014 لاستكمال الأنشطة الاقتصادية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009، حيث عرفت معدلات النمو تذبذبا سواء في قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (11): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010- 2014)

القطاعات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	معدل النمو في قطاع المحروقات%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي%
2010	6.3	-2.6	3.6
2011	6.2	-3.3	2.9
2012	7.2	-3.4	3.4
2013	7.3	-6.0	2.8
2014	5.7	-0.6	3.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 155.

والشكل التالي يوضح لنا المزيد من المعلومات:

الشكل رقم (12): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)

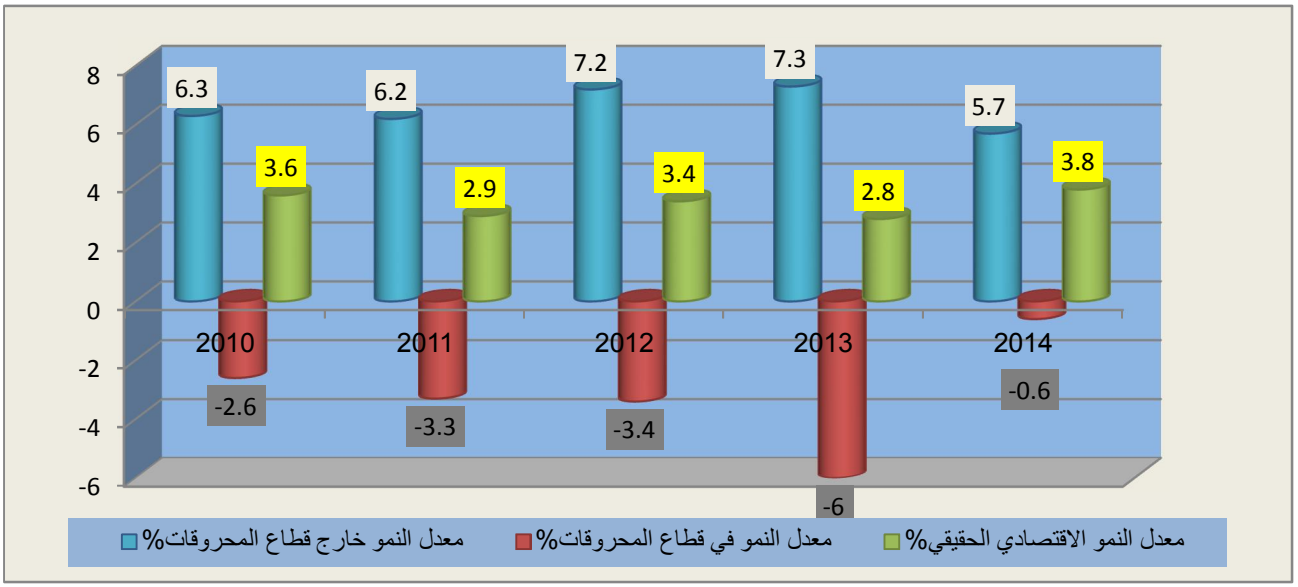

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (11) والشكل رقم (11) تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفض معدل النمو من سنة 2010 إلى 2011 بـ 0.7 % وعرف انتعاشا سنة 2012 بمعدل 3.4% ليعود إلى الانخفاض سنة 2013 بمعدل 2.8%، ويرجع هذا التباين في نمو الناتج الداخلي الحقيقي إلى تراجع نمو قطاع المحروقات بصفة مستمرة بفعل تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة لتبلغ معدل 2.6 – % سنة

2010 وانخفاض حاد سنة 2013 بمعدل 6.0 – %، إلا أن تحسن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2013 أين بلغ متوسط نمو هذا القطاع 6.75 % ساهم بشكل مباشر في تحقق معدلات نمو متباينة بسبب ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، ليتراجع بعدها سنة 2014 إلى 5.7%.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو للفترة 2010- 2014 نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014)

(الوحدة: %)

القطاعات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2010	4.9	3.4	8.9	7.3
2011	11.6	4.2	5.2	7.3
2012	7.2	5.1	8.2	6.4
2013	8.2	4.1	6.8	8.5
2014	2.5	4.0	6.8	8.1

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص 155.

الجدول رقم (12) من خلاله نلاحظ أن:

- ✓ قطاع الفلاحة حقق قفزة نوعية في معدل نموه سنة 2011 أين بلغ 11.6%، ليعرف نتائج معتبرة سنتي 2012 و 2013 بمعدل 7.2% و8.2% على التوالي بسبب تساقط كميات معتبرة من الأمطار خلال هذه الفترة، ليعرف انخفاض سنة 2014 بمعدل 2.5 % نتيجة عدم وجود آلية واضحة ينتهجها هذا القطاع رغم القيمة المالية الكبيرة المخصصة له ضمن برنامج توطيد النمو بلغت حوالي 1000 مليار دج.
- ✓ قطاع الصناعة يعتبر قطاع حيوي لأنه مستقبل الاقتصاد الجزائري بدفع عجلة نموه، حيث خصصت له الحكومة قيمة حوالي 650 مليار دج خلال برنامج التنمية الخماسي، إذ بلغ متوسط نمو هذا القطاع خلال الفترة 2010- 2014 معدل 4.16 % مقارنة بفترة البرنامج التكميلي أين بلغ معدل 3.04%.

- ✓ قطاع الأشغال العمومية والبناء هو أكبر قطاع حقق معدلات نمو خلال الفترة 2010- 2014، فخصصت له الحكومة قيمة مالية وصلت إلى حوالي 6448 مليار دج، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذا القطاع رغم تراجعه مقارنة بالفترة السابقة من 9.5% إلى 7.18%.
- ✓ قطاع الخدمات عرف تحسن ملحوظ ودليل ذلك تحسن مستوى المعيشة في الجزائر وتطور قطاع الاتصال والتكنولوجيا وقطاعات التأمينات والنقل، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع خلال برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010- 2014 معدل 7.5%.

المطلب الرابع: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

جاء البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من الفترة 2015- 2019 بهدف زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو أكبر مما كانت عليه في السنوات الماضية لاسيما مع ارتفاع الطلب الكلي من قبل أفراد المجتمع الجزائري نتيجة النمو الديموغرافي للبلاد المقدر بحوالي 2.15%.

وخلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا سواء في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت انخفضا مقارنة بالسنوات الماضية أو معدلات النمو في قطاع المحروقات التي تحسنت ولأول مرة منذ عشر سنوات، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (13): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2017)

القطاعات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %
2015	5.0	0.4	3.8
2016	2.3	7.7	3.3
2017	2.6	-3.0	1.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص140.

وللتفصيل أكثر نتطرق للشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

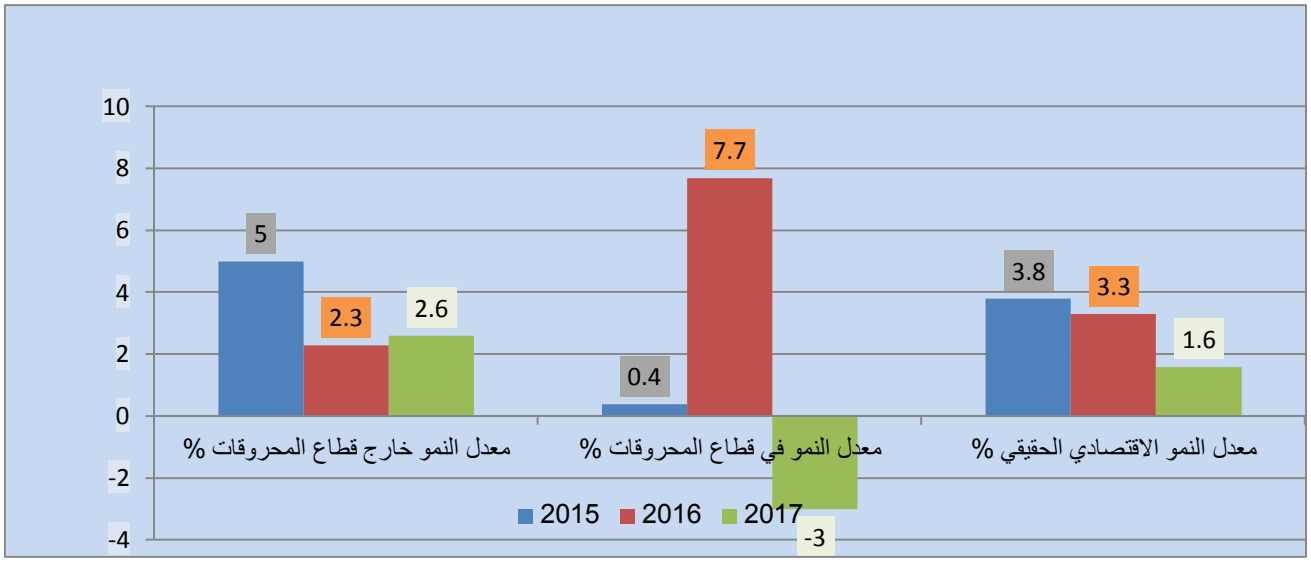

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (12) تواصل التوسع في النشاط الاقتصادي لسنة 2015 بمعدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.8% نتيجة انتعاش نشاط قطاع المحروقات لتسجل معدل نمو موجب يقدر بـ 0.4% لأول مرة منذ سنة 2005 وهو نفس وتيرة النمو الحقيقي لسنة 2014، لينخفض بشكل ملحوظ سنة 2017 أين بلغ 1.6 % بسبب التراجع القوي لوتيرة نمو قطاع المحروقات بمعدل نمو بلغ 3.0 – % بعد الارتفاع الذي شهده هذا الأخير في معدل نموه سنة 2016 ليصل إلى 7.7% وهو أعلى معدل حققه قطاع المحروقات منذ عشر سنوات تقريبا، في حين تواصل تراجع معدل النمو خارج قطاع المحروقات أين بلغ 5.0% سنة 2015 وكان أقل تباينا من ذلك بشكل كبير سنتي 2016 و2017 أين بلغ معدل النمو في القطاع 2.3% و2.6% على التوالي مقارنة بسنتي 2014 و2015.

ويمكن القول أن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر قد انخفضت خلال الفترة 2015- 2017 مقارنة بمعدلات النمو القطاعية التي تحققت في البرامج التنموية منذ 2001 إلى غاية 2014، والجدول التالي يوضح أثر هذا التراجع على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة:

الجدول رقم (14): معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2015- 2017)

(الوحدة: %)

القطاعات	2015	2016	2017
المحروقات	0.4	7.7	-3.0
الفلاحة	6.0	1.8	1.2
الصناعة	4.8	3.8	4.8
البناء والأشغال العمومية	4.7	5.0	4.4
الخدمات	5.3	2.9	3.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري، أعداد مختلفة من سنة 2015 إلى سنة 2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14):

- ✓ أن قطاع المحروقات شهد للمرة الأولى منذ عشر سنوات من الانكماش المستمر زيادة في إنتاجه بارتفاع معدل نموه من 0.6 – % سنة 2014 إلى 0.4% سنة 2015، وتواصل التوسع في هذا القطاع سنة 2016 أين بلغ معدل نمو 7.7%، ليعرف تراجع مرة أخرى في إنتاجه سنة 2017 حين بلغ معدل نمو سلبي في القيمة المضافة بـ 3.0 – % مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ قطاع الفلاحة حقق قفزة نوعية في مستوى إنتاجه سنة 2015 بمعدل نمو بلغ 6.0% ليساهم بذلك في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 17.5% من القيمة المالية المحققة والتي تقدر بـ 1936.4 مليار دج، لكن انخفضت وتيرة نمو هذا القطاع في سنتي 2016 و2017 حيث بلغ معدلي نموهما 1.8% و1.2%على التوالي.
- ✓ قطاع الصناعة الذي واصل نموه سنة 2015 بمعدل 4.8%، لينخفض توسع النشاط فيه سنة 2016 أين بلغ معدل نمو هذا القطاع 3.8%، وفي سنة 2017 عادت وتيرة القطاع لترتفع أكثر حيث بلغت معدل نمو 4.8%، بمتوسط معدل نمو بلغ 4.4% خلال ثلاث سنوات ممتدة من 2015 إلى 2017 مقارنة بمتوسط معدل نمو 4.1% خلال فترة 2010- 2014.
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية تراجع ملحوظ في معدل نموه قدر بـ 4.7% سنة 2015 بسبب إنهاء الو رشات الكبيرة للطريق السريع، ليعوض ذلك التراجع بشكل جزئي بنمو مشاريع قطاع البناء، وتواصل توسع النشاط في تراجع سنة 2017 بوتيرة نمو بلغت 4.4% أي انخفاض بـ 0.6% مقارنة بسنة 2016 أين بلغ معدل نمو هذا القطاع 5.0%.

- ✓ قطاع الخدمات بلغ معدل متوسط النمو فيه 4.0% خلال الفترة 2015- 2017 التي تندرج ضمن البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2015- 2019، وشهد هذا القطاع معدلات نمو منخفضة مقارنة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014، حيث بلغ معدل نمو هذا القطاع 5.3% سنة 2015، ليتذبذب بعد ذلك بين التراجع سنة 2016 أين بلغ معدل نمو 2.9% والارتفاع سنة 2017 بمعدل نمو قدره 3.8%.

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)

تعتبر الغاية من النمو الاقتصادي في الجزائر تحسين حالة السكان في إشباع حاجاتهم المتعددة. وكما تطرقنا في بحثنا فإن الاقتصاد يكون في حالة نمو إذا حصلت زيادة بنسبة أكبر في الناتج الحقيقي للفترة الزمنية الحالية على الناتج الحقيقي للفترة الزمنية السابقة، لكن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر وسياسة الإنفاق العام متمثلة في برامج تنموية سابقة الذكر انتهجتها الحكومة في إطار سياسة إنفاق توسعية ساهمت في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 5.77% منذ سنة 2001 إلى غاية 2017 مما أدى إلى تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال التطرق في هذا المبحث إلى:

- ✓ السياسة المطبقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)
- ✓ السياسة المطبقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)
- ✓ السياسة المطبقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)
- ✓ السياسة المطبقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

المطلب الأول: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)

تهدف السياسة المطبقة للفترة 2001- 2004 متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من الفترة 1995- 2000، وذلك من خلال توسع الحكومة في الإنفاق العام باعتباره الآلية المحفزة للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في الجزائر لهذه الفترة:

الجدول رقم (15): تطور الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001- 2004)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاسمي %	الإنفاق العام	معدل النمو الحقيقي %
2001	4227.1	2.51	1321	3.0
2002	4522.70	6.99	1550	5.6
2003	5252.30	16.13	1811	7.2
2004	6149.10	17.07	1920	4.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2006.

2- حمزة شودار وبالرقي تيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، الجزء الثاني، جامعة سطيف 01، 2013/03.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (15) العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي PIB خلال هذه الفترة، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمساهمة سياسة الإنفاق التوسعية المطبقة من طرف الحكومة متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5.5% خارج قطاع المحروقات و5.02% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995- 2000، فبداية سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا إذ انتقل من 3.0% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003، وهو أكبر معدل بلغته الجزائر خلال هذه الفترة مما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)

عرفت السياسة التنموية المطبقة من طرف الحكومة خلال هذه الفترة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من سنة 2005 إلى سنة 2009، وذلك سعيا من الحكومة مواصلة حركة النشاط الاقتصادي الذي بدأته مع بداية 2001، باستخدامها حيزا من المال الناتج عن الزيادة في مداخيل المحروقات للفترة السابقة، حيث بلغت نسبة الإنفاق العام المخصصة لهذا المخطط 55% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005، والجدول الموالي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (16): تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005- 2009)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاسمي %	الإنفاق العام	معدل النمو الحقيقي %
2005	7561.90	22.97	1950	5.1
2006	8514.80	12.60	2189	2.0
2007	9362.60	09.95	3052	4.8
2008	11069.00	18.22	4322	2.4
2009	10017.50	-09.50	5191	2.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 205.

نلاحظ من خلال الجدول (16) السابق مساهمة البرنامج التكميلي لدعم النمو في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بحوالي 06.60% خلال الفترة 2005- 2009، وهي نسبة أكبر مما قد تحقق في الفترة السابقة 2001- 2004 حين بلغ متوسط معدل نمو 5.5% خارج قطاع المحروقات من قبل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، هذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر صاحب ذلك تزايد التوسع في الإنفاق العام من 1950 مليار دج سنة 2009 ليبلغ 5191 مليار دج سنة 2009، كل هذا يعود بالأساس

لتحسن أسعار النفط في السوق الدولي باستثناء سنة 2009 أين بلغ معدل النمو الاسمي 09.50– نتيجة الأزمة العالمية للعقار، حيث بقي قطاع المحروقات مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع قطاعات الفلاحة والصناعة أين بلغ متوسط معدل نموهما لهذه الفترة 2.54% و3.04% على التوالي، الأمر الذي يثبت بأن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الحقيقي في الجزائر.

المطلب الثالث: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)

تميزت هذه المرحلة بمواصلة تنفيذ البرامج التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية منذ عشر سنوات عن طريق مخطط دعم النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014، لأنه يندرج ضمن أهم استراتيجيات الإنفاق طويلة المدى التي اتخذتها الجزائر، لكن تراجع أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض الدخل الحكومي مما انعكس سلبا على الإنفاق وبالتالي عدم تنفيذ بعض المشاريع، يفسر لنا ذلك عدم ارتفاع الناتج الداخلي الخام، والجدول التالي يوضح لنا تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام لهذه الفترة:

الجدول رقم (17): تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010- 2014)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاسمي %	الإنفاق العام	معدل النمو الحقيقي %
2010	12049.49	20.28	5860	3.6
2011	14519.80	20.50	5853	2.9
2012	15843.0	9.11	7169	3.4
2013	16647.90	5.08	6101	2.8
2014	17228.60	3.48	6995.7	3.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- الديوان الوطني للإحصائيات (*ons*) www.ons.dz. الموقع الالكتروني على الانترنت تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/24.

2- إحصائيات البنك الدولي www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

3- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 155.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (17) أن برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014 قد ساهم في تحسن معدل نمو الناتج المحلي الخام بداية من سنة 2010 حيث أنه انتقل من 2.1% سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6% سنة 2010 رغم انخفاض كبير ومستمر في قطاع المحروقات لكن نمو معدلات قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة والخدمات كان لهم دور مهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة من خلال برنامج دعم النمو، وشهدت هذه المرحلة تذبذبا في الإنفاق العام من سنة لأخرى ما يفسر تذبذب في نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ونلاحظ حفاظ متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات علي ثباته بمعدل 6.5% وهي نفس النسبة تقريبا المحققة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009 التي قدرت بـ 6.6%، وتراجع معدل نمو PIB سنة 2013 أين بلغ 5.08% بسبب هذا التراجع يعود لسياسة الإنفاق غير الفعالة لنفس السنة مما أثر ذلك على معدل نمو الاقتصادي ليبلغ 2.8%.

المطلب الرابع: انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

تندرج هذه الفترة 2015-2017 ضمن البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من 2015- 2019 والتي من خلاله سعت الحكومة إلى رفع سقف سياستها الانفاقية في ظل ارتفاع الطلب الكلي وزيادة معدل نمو السكان في الجزائر وتدهور قيمة القطاع المحرك للاقتصاد الوطني المتمثل في المحروقات الذي دون شك سيؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة، وسنوضح تطور نمو كل من PIB والإنفاق العام والنمو الحقيقي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور نمو كل من معدل النمو الاسمي والإنفاق العام والنمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة (2015- 2017)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	16702.1	17406.7	18906.6
معدل النمو الاسمي %	-3.05	4.21	8.61
الإنفاق العام	7656.3	7297.5	7389.3
معدل النمو الحقيقي %	3.7	3.3	1.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1- التقرير السنوي لبنك الجزائري، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 139.

2- الديوان الوطني للإحصائيات (*ons*) www.ons.dz. الموقع الالكتروني على الانترنت تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/24.

3- إحصائيات البنك الدولي الموقع الالكتروني على الانترنت www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

يتضح لنا من الجدول رقم (18) السابق أن برنامج التنمية الخماسي الذي أقرته الحكومة وبالتحديد خلال الفترة (2015- 2017) بوجود علاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي *PIB*، حيث أن انخفاض الإنفاق قد ساهم في انخفاض نمو PIB من - 3.05 % سنة 2015 إلى 4.21% سنة 2016 بسبب انخفاض متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات إلى 3.3% مقارنة بالفترة السابقة أين بلغ متوسط معدل نمو خارج القطاع 6.5% وتذبذب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، الأمر الذي أثر على النشاط الاقتصادي في الجزائر هذا من جهة وعلى معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى والتي عرفت انخفاضا مستمرا منذ سنة 2015 قدر بـ 3.7% إلى غاية 2017 بمعدل *1.6%*، وهو ما يبرزه هذا البرنامج من هشاشة للاقتصاد الوطني التي يعاني منها خلال هذه الفترة عكس الفترات السابقة.

ملخص الفصل:

اتبعت الحكومة الجزائرية خلال تنفيذها للبرامج التنموية سياسة إنفاق توسعية تميزت بتخصيص مبالغ مالية ضخمة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001- 2017، حيث كان لتطبيق هذه البرامج دور مهم في تحريك ودعم الطلب الكلي مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسنا مقارنة بالفترة 1995-2000 خاصة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي تزامنت فترة تطبيق سياستهما مع ارتفاع أسعار المحروقات والتي تعد أكبر دليل بتراجع معدلات النمو عند انخفاضه، ورغم مساهمة مختلف القطاعات في معدلات نمو مقبولة كقطاع الصناعة، الفلاحة، الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية خلال تطبيق برنامج توطيد النمو وبرنامج التنمية الخماسي.

وبالرغم من حجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، لكون أن الجزائر لازالت ترتكز على سياسة مدعومة ومرتبطة بقطاع المحروقات الذي بدوره يوفر الإرادات اللازمة التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية لأنه القطاع المحفز للنمو الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي يقلل من فعالية تطبيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر حيث تبقى عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

عملنا من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تطرقنا إلى بعض مفاهيم وأهداف وعناصر كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العام، وأيضا أهم آثار سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية، وكذلك مدى أثر وفعالية سياسية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي عن طريق التحليل الاقتصادي، وقد تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2017، تمثلت في برامج تنموية تم تطبيقها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق تطور في معدلات النمو تكون مقبولة ، وبعد تحليلنا للموضوع في فصلين تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج التي بواسطتها تمكننا من الإجابة على الإشكالية العامة، والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك علاقة ايجابية بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، " الفرضية صحيحة "، حيث تتأكد هذه الفرضية لما لسياسة الإنفاق العام من دور في تحقيق النمو الاقتصادي فانطلاقا من التحليل الكينزي فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والتي يصاحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام.

الفرضية الثانية:. لقد كان للبرامج التنموية الدور الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي " الفرضية صحيحة "، لأن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2017 لعبت دورا حاسما في تحقيق معدلات نمو إيجابية، إذ نستطيع القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية نظرا لسياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة خلال هذه البرامج.

النتائج العامة:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

- **الجانب النظري**

✓ لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة.

✓ أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي ومستوى الاستخدام والدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية.

✓ تطور الدولة من الناحية الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي للبلد.
- ✓ ساهم الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم، الأمر الذي يزيد في نمو الدخل الوطني. كما تساهم الإعانات الاجتماعية في زيادة الاستهلاك والقدرة الشرائية للفرد.

- **الجانب التطبيقي**

✓ ساهمت السياسة المالية عن طريق أداتها المتمثلة في سياسة الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017 في انتعاش النشاط الاقتصادي ومختلف القطاعات الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام عن طريق برامج تنموية.

✓ يرتبط التطور في معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر ارتباطا وثيقا بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني وارتباطه بتطور عوائد قطاع المحروقات، أما مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تطور معدل النمو الاقتصادي كالقطاع الفلاحي والصناعي تعتبر نسبية لأن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يرتفع بتحسن عوائد المحروقات ويتراجع بمجرد انخفاضها.

✓ أظهرت السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في برامج الإنفاق العام هشاشة في الاقتصاد الوطني الذي أصبح عرضة لمخاطر خارجية ناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات، وسبب ذلك غياب الرشادة في الإنفاق العام لأن عددا من البرامج والمشاريع فاقت تكلفتها الأصلية لضعف الدراسات التقنية، كل هذا انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

الاقتراحات:

من خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة التوجه نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو عالية.
- ✓ ترشيد سياسة الإنفاق العام المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية ومحاولة التنسيق بين المصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ مع تفعيل أجهزة الرقابة التقنية والمالية للمشروعات الاستثمارية.
- ✓ الاستمرار في تسطير البرامج التنموية التي يتم فيها التركيز على الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية الأمر الذي يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي.
- ✓ تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي مثل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق دعائم المنافسة بين المؤسسات مع تحسين بيئة أعمالها.

- ✓ إعطاء أولوية لقطاع السياحة عن طريق بناء هياكل قاعدية تسمح بجلب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب لجلب العملة الصعبة التي تسمح برفع احتياطي الصرف.
- ✓ تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر "القطاع الزراعي" وتطوير آلياته لأنه يعد من أفضل البدائل للثروة البترولية، ومن خلاله يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي يسمح بتقليل حجم الإيرادات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب.

آفاق البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها يفتح هذا الموضوع للباحث المجال نحو العديد من المواضيع التي يراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للدراسات القادمة:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – حالة الجزائر–.
- آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي – القطاع الفلاحي في الجزائر نموذجا–.
- دراسة أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاع الخاص –حالة الجزائر–.

قائمة

المصادر المراجع

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية

1- الكتب

1- ابد جمان مايكل، الاقتصاد الكلي – النظرية السياسة-، دار المريخ للنشر، دون بلد النشر، 1999.

2- بخاري عبد الحميد عبلة، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، دون دار النشر، 2003.

3- بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1955-2005، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

4- الحاج طارق، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- حامد دراز عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، دون بلد النشر، 2000.

6- حسن خليفة محمد ناجي، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر 2001.

7- حشيشي احمد عادل، أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، دار النهضة العربية والنشر، 1992.

8- خصاونة جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي – بين النظرية والتطبيق العملي-، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

9- الخطيب خالد شحاذة وشامية احمد زهير، أسس المالية العامة، ط5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

10- دراز عبد المجيد حامد والسيد حجازي مرسي، المالية العامة، دون دار النشر، جامعة بيروت، 2004.

11- زغدود علي، المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد النشر، 2011.

12- ساحل محمد، المالية العامة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2017.

13- سخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

14- ضياء الموسوي مجيد، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي -، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

15- طاقة محمد و العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007.

16- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي – تحليل كلي-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

17- علي لعبيدي سعيد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار العجلة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان -، 2011.

18- فرحي محمد،التحليل الاقتصادي الكلي، - الأسس النظرية -، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2004.

19-فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006.

20- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييميه-، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

21-القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

22-الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة المصرية، 1974.

23-محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

24- مهدي وحيد عامر، السياسة النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي -النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.

25-الموسوي ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول – مذاهب وأنظمة ونظريات الاقتصاد وأسواق- ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

26- ناشد سوزي عدلي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

27- نوازد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، ط1، دار المناهج، الأردن، 2005.

28- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

29- واصف ألوزني خالد وحسين الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي – بين النظرية والتطبيق-، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

30- يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة – النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2- مذكرات وأطروحات

1- بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015/2014.

2- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره – بومرداس-، 2009/2008.

3- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، الجزائر، 2010/2009.

4- دكومي نورة، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي -، 2016/2015.

5- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012/1989، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.

6- فنيش شمس الدين، العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2016/2015.

7- مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/1990، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

8- معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014.

3- المجلات

1- بن لخضر عيسى وبحبح عبد القادر، قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2014/2001، مجلة المالية والأسواق، 2014، جامعة سيدي بلعباس.

2- بوفليح نبيل، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09، 2013.

3- جاسم عباس محمود، النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011.

4- حميداتو محمد ناصر، نماذج النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر.

5- روشو عبد القادر، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/2001، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

6- ستيتي الزازية، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس-، العدد 02، فيفري 2017.

7- سيف علي والمز روعي علي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 2009/1990، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2012.

8- عبد الله ياسين وبلحاج فراجي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017.

9- العركوب هاشم محمد، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق العام الحكومي واحتواء الدين العام 2004/1990، دراسة حالة الدول العربية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، 2009، الكويت.

10- عزيز ميلود وخاطر أسمهان، تحليل نتائج سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10، 2017.

11- العوفي حكيمة، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 05، أفريل 2010.

12- محلي كمال و مدياني محمد، الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد 01، جوان 2018.

13- مراس محمد وبن إسماعيل مراد، النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016.

14- مسعى محمد، سياسة الإنعاش الوطني في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

15- نجا عبد الوهاب علي، محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2009/1970 – دراسة تحليلية قياسية-، مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة الإسكندرية، 2012.

3- المداخلات

1- بن عزة محمد، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر-، جامعة سطيف 01، 2013.

2- شودار حمزة وتيجاني بالرقي، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، الجزء الثاني، جامعة سطيف 01، 2013/03.

4- التقارير:

1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2005، أفريل 2006.

2- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007.

3- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008.

4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، أكتوبر 2009.

5- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، أكتوبر 2010.

6- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر 2011.

7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، أكتوبر 2013.

8- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016.

9- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.

10- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

5- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-David Edward o Conner ;The Basics of Economics ; Greenwood publishing Group ; Inc ; USA ; 2004.

2-Tardas Bondyo pandyas ; on measuring économie dévelopement ; in subrata Ghatak and Paul -[1] Levin (eds) ; Développement macroéconomies : Essayas in Memory of Anita Ghatak ; Route Lodge ; London and New York ; 2009.

6- المواقع الالكترونية:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz. الموقع الالكتروني على الانترنت تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/24.

2- http://www.economicsdiscussion.net/egrowth/5-factors-that-affect-the-economic-growth-of-a-country/4199, 2019/05/23 الموقع الالكتروني على الانترنت تم الاطلاع عليه يوم.

3- إحصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني على الانترنت www.albankaldawli.org تم الاطلاع على الموقع يوم 24 /2019/05.

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسية إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الجزائر يكون من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه لم يتحقق بالشكل المنتظر كونه لا يمس جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، وذلك نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن التوسع في الإنفاق العام، بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء والهياكل القاعدية وقطاع الخدمات، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية خارجية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سياسة الإنفاق العام.

Abstract:

Alegria has recently stepped up its attention to économic growth as contributing better qualité of life, where He pursued a Policy of Anfakih expansive, using the various aspects of spending through the implémentation of programs of public spending during the période 2001-2017, who know him as a résulte of improved oïl revenues, this study was to clarify the affect of public spending on économic growth in Alegria by trekking the path of spending Policy in Alegria and their contribution to improving économic growth rates.

The study concluded That There Is the affect of public spending on économic growth in Alegria through the revitalisation if agrégats demande but It romains a weak effect and limited because It does not affect all sectorisa of the economy, especially productive sectorise such as industry sector, which Is the economy pillar, and this Is due to the weakness of flexibilité domestic productive apparatus and its inability to absorb generated by the rise in public spending demand. While growth was limited to the hydrocarbon sector primarily along the construction sector and grassroots structures.

Key words: the général expenditure, the économic growth.